القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل ٣ والمعيار ٩ IFRS

"دراسة ميدانية بالبنوك التجارية المصرية"

أ.د/ عبد الحميد أحمد شاهين[١]
عميد كلية التجارة – جامعة مدينة السادات
ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة

أ/ رجب محمد عمران أحمد البغدادي[٢]
مدرس مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

(١)حصل ماجستير العلوم التجارية تخصص محاسبة من كلية التجارة جامعة المنوفية عام ١٩٩٢، ودكتوراه الفلسفة في المحاسبة من كلية التجارة جامعة قناة السويس بالاسماعيلية عام ١٩٩٧، تم ترقيته إلى درجة أستاذ مساعد عام ٢٠٠٦ ثم إلى أستاذ دكتور تخصص مراجعة عام ٢٠١٥ ، تولى منصب وكيل كلية التجارة جامعة مدينة السادات في الفترة من ٢٠١٥/٧/٣١ إلى ٢٠١٧/١١/١٢ ثم تولى منصب عميد كلية التجارة جامعة مدينة السادات من ٢٠١٧/١١/١٢حتى الآن.

(٢)مدرس مساعد بقسم إلمحاسبة والمراجعه .

ملخص البحث:

استهدف البحث تعزيز القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية استناداً الى متطلبات اتفاقية بازل ٣ والمعيار ٩ IFRS. وكذلك تقييم مدي إدراك البنوك التجارية العاملة في مصر للمتطلبات والمبادئ الرقابية وكذلك الضوابط المحاسبية للمعايير الدولية المتعلقة بقياس وتقييم مخاطر الائتمان.

وخلصت الدراسة الميدانية إلى إدراك والمام البنوك بشكل جيد لمتطلبات نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، وكذلك بالتوجيهات والارشادات الرقابية المتعلقة بممارسات قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. بالإضافة الي التزام الجهات الرقابية بقواعد الرقابة المصرفية المتعلقة بتقييم هذه الممارسات. كما اوضحت النتائج قيام البنوك التجارية بتخفيض نسب مخصصات خسائر القروض لعام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧، وذلك بسبب التزامها في المقابل بتكوين احتياطي مخاطر المعيار ٩ IFRS. وهذا ما قد يشير الي قلق مسئولي البنوك من التأثير الكبير المتوقع للنموذج الجديد علي زيادة قيمة المخصصات في السنوات القادمة وبالتالي تخفيض قيم الارباح السنوية للبنوك. وبالتالي يجب ان يقوم البنك المركزي المصري بمراجعة اجراءات وسياسات احتساب مخصصات القروض والتسهيلات الائتمانية بالبنوك التجارية لعام ٢٠١٨ والوقوف على اسباب انخفاض نسب هذه المخصصات والتحقق من مدي موضوعية تلك الاسباب. كما يتعين عليه العمل على تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة في حجم المخصصات بداية من عام ٢٠١٩.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان، الخسائر الائتمانية المتوقعة، بازل ٣، معيار ٩ IFRS.

Abstract:

The research aimed to enhance the accounting measurement of credit risk in Egyptian commercial banks based on the requirements of Basel III and IFRS ٩. It also intends to assess to what extent the Egyptian banks have awareness of the regulatory and accounting requirements regarding credit risk measurement.

The field study concluded that banks are well aware of the requirements of the expected credit loss model, as well as the regulatory guidelines related to the practices of measuring the expected credit losses. In addition to the compliance of regulatory authorities with the rules of banking supervision related to the evaluation of these practices. The results also pointed out that banks have reduced the loan losses provisions for ٢٠١٨ compared to ٢٠١٧, due to their commitment to having IFRS ٩ risk reserve. This may indicate the concern of bank managers of the expected significant impact of the new model on increasing provisions in the coming years and thus reduce Banks Annual profits. Therefore, the Central Bank of Egypt should review the procedures and policies for calculating loan provisions in commercial banks for ٢٠١٨ and find out the reasons for the low rates of such provisions and verify the objectivity of those reasons. . It should also strengthen banks' financial positions to meet the expected increase in provisions starting in ٢٠١٩.

keywords: Credit risk, Expected credit loss, Basel III, IFRS ٩.

القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل ٣ والمعيار IFRS ٩
"دراسة ميدانية بالبنوك التجارية المصرية"

أولاً: الإطار العام للبحث

١/١ مشكلة البحث:

تواجه البنوك التجارية في الأونة الأخيرة في ظل سعيها لتعزيز الاستقرار المالي ما يسمي بزيادة عبء الامتثال Compliance Burden وذلك لحتمية التزامها بتطبيق الاطر والضوابط سواء التنظيمية أو المحاسبية التي تحكم قياس وتقييم المخاطر المصرفية والرقابة عليها وفقاً لما أقرته مقررات بازل ٣ للرقابة المصرفية مع ضرورة توافق تلك المتطلبات مع المعايير الدولية للتقرير المالي الحاكمة للقطاع المصرفي والتي تقوم بدور فعال فيما يتعلق بالقياس والافصاح عن المخاطر المصرفية في التقارير المالية للبنوك، ولا سيما المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ IFRS [٣] والذي يسهم في تحسين أسس التصنيف والاعتراف والقياس المحاسبي للأدوات المالية كأحد المصادر الرئيسية لحدوث تلك المخاطر (Gornjak, ٢٠١٨, p. ١٥١).

حيث صدر المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ IFRS كاستجابة للأزمة المالية العالمية، التي اتضح أن أحد أسباب انتشارها هو التأخر في الاعتراف بخسائر الديون، إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين التحقق منها. أما المعيار الجديد فيتطلب احتساب مخصصات للديون بناء على التوقعات بحدوث تعثر أو عدم القدرة على السداد من جانب العملاء وفق التوقعات والمتغيرات الاقتصادية وذلك للتحوط لها مسبقاً. ومن هنا نشأ التفكير في ضرورة تحديد مخصصات حتى على الديون الجيدة (Reitgruber, ٢٠١٥, p. ٢).

وكذلك تم تشديد قواعد الحيطة المالية للبنوك من خلال تطوير لجنة بازل للرقابة المصرفية [٤] Committee on Banking Supervision "BCBS" Basel مقررات جديدة أو ما يسمي باتفاقية بازل ٣، والتي تعتبر معياراً تشريعياً دولياً لكفاية رأس المال، واختبارات تحمل الضغوط. حيث توفر مرارات بازل ٣ متطلبات تشريعية جديدة لتحديد وقياس المخاطر المصرفية، بهدف تحسين إدارة وحوكمة المخاطر وتعزيز الافصاح والشفافية وضمان الاستقرار المالى (Figuet et al., ٢٠١٥, p. ٢٩٤).

وفي التقرير السنوي الرابع لشركة [٥] Deloitte المبني على الاستطلاع الذي أجرته حول المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS في القطاع المصرفي وتحديات ونتائج زيادة احتياطات رأس المال التنظيمي للبنوك مع بداية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ IFRS حول الأدوات المالية ، والذي شمل ٥٤ بنكاً من أوروبا، والشرق الأوسط وإفريقيا، والمحيط الهادئ الآسيوي، والأمريكيتين، فقد تمثلت النتائج الرئيسية للتقرير فيما يلي (Deloitte, ٢٠١٤, pp. ٢–١٩):

١- ستحتاج البنوك إلى ثلاث سنوات لتطبيق (المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ IFRS) وبالتالي قد تقع تحت ضغط إلزامية التطبيق في عام ٢٠١٨.
٢- أقر ٥٦٪ من البنوك بأن تسعير الخدمات المصرفية سيتأثر بالتغيير المحاسبي.
٣- أكد ٧٠% من البنوك على أن الخسائر المتوقعة بموجب المعيار ٩ IFRS ستتجاوز بمبالغها الخسائر المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعايير التنظيمية.

---

[٣] معيار التقرير الدولي ٩ IFRS: صدر في يوليو ٢٠١٤ بعنوان " الأدوات المالية " ليكون العمل به إلزاميا عام ٢٠١٨، وحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي ٣٩ IAS الخاص بالأدوات المالية – الاعتراف والقياس.

[٤] تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية عام ١٩٧٤ بشكل غير رسمي بين محافظي البنوك المركزية فى الدول الصناعية العشر بمدينة بازل السويسرية تحت إشراف بنك التسويات الدولية Bank for International Settlements (BIS) وأطلق عليها آنذاك: لجنة التشريعات المصرفية والممارسات الرقابية Committee on Banking Regulation and Supervisory Practices.

[٥] هي واحدة من الشركات الأربع الكبار للخدمات المهنية في العالم.

وأضاف التقرير أن توقيت عملية تطبيق المعيار الدولي ٩ IFRS يشكل تحد كبير لقطاع الخدمات المالية في الشرق الأوسط فضلاً عن تحديات التنسيق بين الإدارات المتعلقة بالشؤون المالية والائتمان وتكنولوجيا المعلومات وأقسام أخرى، وكذلك العوائق المرتبطة بتوفر الإمكانات والقدرات وتوفر الدعم من إدارة المخاطر وتطبيق نظام تقدير الخسائر المتوقعة لانخفاض قيمة الادوات المالية ومن ثم ضرورة تطوير نظم التنبؤ بالأوضاع والتحديات المالية والاقتصادية الداخلية والخارجية. لاسيما في ظل عدم وضوح العلاقات والتنسيق بين كلاً من الأطر التنظيمية والمحاسبية للقطاع المصرفي.

حيث أشارت دراسة (Cipullo and Vinciguerra, ٢٠١٤, p. ٥٠) أن الكثير من المشاكل تنبع من اختلاف الأهداف لكل من الإطار التنظيمي لبازل ٣ والإطار المحاسبي للمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS للقطاع المصرفي، حيث تهدف المعايير التنظيمية الى تعزيز الأمن والسلامة للبنوك والنظام المصرفي، في حين تهدف المعايير المحاسبية الى خدمة المصلحة العامة من حيث دقة الاعتراف والقياس وتعزيز الافصاح عن المعاملات الاقتصادية للبنوك.

وعلى ذلك تتجسد مشكلة البحث في عدم وجود اطاراً محاسبيا لقياس مخاطر الائتمان يمكن من خلاله تحقيق التوافق بين كافة متطلبات مقررات بازل ٣ و ضوابط نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي ٩ IFRS لضمان دقة وسهولة تطبيق المتطلبات التنظيمية وكذلك الامتثال للضوابط المحاسبية في البنوك التجارية المصرية. ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث في ضوء التساؤلات التالية:

١- ما هي طبيعة مخاطر الائتمان التي تواجه البنوك التجارية؟
٢- ما هي المتطلبات التنظيمية لمقررات بازل ٣ الحاكمة لقياس مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية؟
٣- ما هي مقومات نموذج الخسارة الائتمانية بموجب المعيار الدولي ٩ IFRS بشأن قياس مخاطر الائتمان؟
٤- ما هي المبادئ الرقابية المتعلقة بممارسات البنوك لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، وكذلك المبادئ المتعلقة بقيام الجهات الرقابية بتقييم تلك الممارسات؟
٥- هل يمكن تقديم اطاراً لتعزيز امتثال البنوك التجارية للمبادئ الرقابية المتعلقة بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؟

٢/١ الدراسات السابقة:

فيما يلي نستعرض ملخصاً لأهم الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت المجالات المختلفة لموضوع البحث، وذلك للتوصل إلى أهم نتائجها، وهي كما يلي:

١- دراسة (Argimón et al., ٢٠١٦) بعنوان Prudential filters, portfolio composition and capital ratios in European banks والتي اشارت الي التحول من الاهتمام بالقواعد المحاسبية للاهتمام بتحديد مكونات رأس المال التنظيمي ووضع مصدات احترازية للحفاظ على قدرة رأس المال على استيعاب الخسارة. وتقدم هذه الدراسة أدلة عملية للبنوك الأوروبية تتعلق: (أ) بالتأثير المحتمل للمصدات الاحترازية على تقلب رأس المال الذي يدخل في حسابه المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة من استثمارات متاحة للبيع؛ (ب) بتأثير هذه المصدات الاحترازية على الطلب على الأصول المحتفظ بها بوصفها متاحة للبيع؛ (ج) بتأثير هذه المصدات على رأس المال التنظيمي. وقد تمثلت اهم النتائج فيما يلي:

- تحتفظ البنوك الأوروبية بنسبة ١٠٪ من إجمالي أصولها في المحافظ التي تتسبب في المكاسب والخسائر غير المحققة، والتي لا تسمح اتفاقية بازل ٣ باستبعادها من رأس المال التنظيمي.
- شكلت المصدات الاحترازية من المكاسب والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية بالقيمة العادلة عقبة أمام الكشف المبكر عن المشاكل أثناء الأزمة المالية.
- يؤدي إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة في نسب رأس المال الي زيادة تقلبات هذه النسب.

- أن إدراج جزء من المكاسب غير المحققة وكل خسائر الأوراق المالية ذات الدخل الثابت في رأس المال التنظيمي يقلل من حجم الأوراق المالية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع، مما يمكن أن يؤثر سلبيا على إدارة السيولة والطلب على السندات.

١- دراسة (Xu, ٢٠١٦) بعنوان Estimating Lifetime Expected Credit Losses Under IFRS ٩ والتي تناولت الضوابط المحاسبية للمعيار IFRS ٩ ومدى اختلافها عن المعيار IAS ٣٩، وبيان منهجية تحديد وقياس خسائر الائتمان المتوقعة سواء لمدة ١٢شهراً منذ الاعتراف الأولي للأداة المالية، أو على مدار عمر الاداة بالكامل. وقد اقترحت الدراسة نموذجاً لتقدير هذه الخسائر على مدي العمر المتوقع للأدوات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار IFRS ٩. واستخلصت الدراسة المقومات الرئيسية لبناء هذا النموذج، وهي:

- الترابط بين مفهوم الخسائر الائتمانية والقيمة الحالية لجميع أوجه عجز النقدية على مدى عمر الأداة المالية، ويشير هذا العجز إلى الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة وفقاً لشروط التعاقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المؤسسة تحصيلها مع مراعاة المبالغ وتوقيت التحصيل.
- أن الخسائر الائتمانية المتوقعة تمثل مبلغاً تقديرياً مرجحاً يتم احتسابه من خلال التقييم المحاسبي الموضوعي لعدد من النتائج المحتملة.
- عدم الحاجة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى سيناريوهات متعددة وإنما يتم التركيز فقط على احتمال حدوث خسائر ائتمانية من عدمه.
- أهمية مراعاة القيمة الزمنية للنقود عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام معدل الفائدة الفعلي السائد في السوق.

٢- دراسة (شحاته، ٢٠١٦) بعنوان "نموذج مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر واختبارات تحمل الضغوط في ضوء حوكمة القطاع المصرفي - دراسة تطبيقية " والتي استهدفت تقييم نماذج القياس عن المخاطر المصرفية وأساليب الإفصاح عنها وتقديم نموذجا محاسبيا لقياس المخاطر التي تواجه البنوك التجارية المصرية واقتراح أسلوبا موضوعيا للإفصاح عن هذه المخاطر في ضوء تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة كأحد متطلبات لجنة بازل ٢ وبازل ٣ للرقابة المصرفية، وبيان مدى قدرة تلك البنوك على استخدام اختبارات تحمل الضغوط كأداة لإدارة وضبط المخاطر بما يتواءم مع طبيعة بيئة عمل البنوك التجارية المصرية في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية والمحلية.

وقد تناولت الدراسة التطبيقية تحديد مقومات النموذج المقترح لقياس المخاطر المصرفية واختبارات تحمل الضغوط من خلال إعداد قائمة استقصاء وتوزيعها على عينة قوامها ٣٤١ مفردة من مسئولي الادارة العليا وإدارة المخاطر وإدارة الالتزام والحوكمة بالمراكز الرئيسية للبنوك التجارية وبلغت القوائم المستلمة والصحيحة ٢٥١ قائمة بنسبة ٧٣.٦%. كما قام الباحث بتطبيق النموذج المقترح على ثلاثة بنوك تجارية تجسد مجتمع الدراسة (البنك الأهلي المصري، البنك التجاري الدولي، بنك قطر الأهلي الوطني) من خلال دراسة وتحليل التقارير المالية والايضاحات المتممة لها. وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم من حيث ملكية البنك (بنوك عامة – بنوك خاصة ومشتركة – فروع بنوك أجنبية) بشأن:

- توافق نماذج القياس وأساليب الإفصاح عن المخاطر التي تتبناها البنوك التجارية المصرية مع متطلبات مقررات بازل ٢ وبازل ٣.
- أهمية اختبارات تحمل الضغوط كأداة فعالة لإدارة وضبط المخاطر المصرفية.
- وجود علاقة بين القياس الدقيق والإفصاح الموضوعي للمخاطر في ضوء اختبارات تحمل الضغوط وبين تدعيم المركز المالي للبنوك التجارية.
- التأكيد على أهمية المقومات الأساسية للنموذج المقترح لإدارة المخاطر المصرفية في ضوء اختبارات تحمل الضغوط.

٣- دراسة (Novotny-Farkas, ٢٠١٦) بعنوان The Interaction of the IFRS ٩ Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial

Stability والتي ناقشت تفاعل نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ IFRS مع قواعد الرقابة المصرفية والآثار المحتملة لهذا التفاعل على الاستقرار المالي. وذلك من خلال تقييم ما إذا كان نموذج خسائر الائتمان المتوقعة يعكس بشكل أفضل جودة الائتمان للأصول المالية وعما إذا كان يقلل من تقلبات الدورة الاقتصادية لمخصصات خسائر القروض بالمقارنة مع منهج الخسائر المحققة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ IAS. وكانت نتائج ذلك ما يلي:

- يمثل نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ IFRS حلاً وسطاً ومعقولاً بين تقديم المعلومات المناسبة وتوفير احتياجات المراقبين لتعزيز الاستقرار المالي.
- إن مواءمة القواعد المحاسبية والرقابية بالاقتران مع زيادة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال سوف تعزز حوافز مديري البنوك للتلاعب بمبالغ خسائر القروض لتجنب عدم تنفيذ متطلبات المعايير التنظيمية التي تفرض القيود على أرباح الأسهم والعلاوات.
- أن نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ IFRS سيوفر نطاق أوسع بكثير للتقدير الإداري من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ IAS. ولذلك، فإن الفوائد المرجوة من تطبيق منهج الخسارة المتوقعة ستعتمد في نهاية المطاف على التطبيق السليم لمتطلبات المعيار ٩ IFRS. وهذا بدوره سيتطلب جهدا مشتركا من معدي ومراجعي الحسابات والمراقبين والجهات المكلفة بالتنفيذ.

٤- دراسة (Seitz et al., ٢٠١٨) بعنوان Understanding Loan Loss Reserves under IFRS ٩: A Simulation-Based Approach والتي حاولت استخدام نموذج محاكاة stage-based simulation model لتقدير المكونات الثلاثة للخسارة الائتمانية المتوقعة (احتمال التعثر، المديونية عند التعثر، معدل الخسارة عند التعثر) مع مراعاة المراحل الثلاثة للأصول المالية وكذلك الانتقالات المحتملة بين تلك المراحل بموجب معيار ٩ IFRS. وقد اعتمدت الدراسة على البيانات المصرفية الاوربية من عام ٢٠٠٥ الي عام ٢٠١٤، وذلك لبناء افتراضات واقعية لتقدير المبالغ المتوقعة للاحتياطيات وفقاً لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتشير نتائج الدراسة إلى أنه على الرغم من أن احتياطيات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لنموذج المحاكاة المقترح ليست كبيرة مقارنة باحتياطيات معيار المحاسبة ٣٩ IAS بشكل عام، الا انها تميل إلى تجاوز هذه الاحتياطيات في أوقات الأزمات. بالإضافة الي الحساسية الكبيرة للخسائر الائتمانية المتوقعة عند تقدير احتمال التعثر باستخدام النموذج المقترح.

٥- دراسة (إبراهيم، ٢٠١٨) بعنوان "التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار IFRS ٩ والآثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامي - دراسة تطبيقية"، والتي كشفت عن التحديات التي تواجه تطبيق المعيار الجديد المتعلقة بالقياس المحاسبي للأدوات المالية والافصاح عنها بالتقارير المالية. وكذلك تناولت الدراسة الأثار المترتبة على تطبيق هذا المعيار والمتمثلة في تقدير وقياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال نموذج الأعمال بدلاً من مدخل الخسائر المحققة، الامر الذي من شأنه التأثير على نتائج أعمال البنوك. وتمثلت اهم النتائج فيما يلي:

- يستوجب الأثر الضريبي لتطبيق معيار ٩ IFRS زيادة أعباء البنوك فيما يتعلق بضريبة الدخل، وذلك نتيجة إضافة ٢٠% من المخصص للوعاء الضريبي.
- الحاجة الي قيام البنوك بزيادة رأسمالها لمواجهة الزيادة المتوقعة في مخصص الخسائر الائتمانية للمحافظة على متطلبات الحد الأدنى لرأس المال النظامي.
- ضرورة تعديل التشريع الضريبي لجعل كامل قيمة مخصص خسائر الائتمان ضمن الأعباء الفعلية للبنوك لمقابلة مخاطر انخفاض قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية.

٦- دراسة (Temim, ٢٠١٨) بعنوان The IFRS ٩ Impairment Model and its Interaction with the Basel Framework والتي تستكشف التفاعل بين الاطار الرقابي لإدارة المخاطر والضوابط المحاسبية فيما يتعلق بتقدير مخاطر الائتمان ونسب رأس المال وحسابات المخصصات، فضلاً عن إدارة البيانات والحوكمة المصرفية استعداداً لتطبيق المعيار ٩ IFRS. وقد خلصت الدراسة الي ما يلي:

- يتطلب تطبيق معيار IFRS ٩ القيام بتجميع البيانات من مصادر متعددة وتنسيق وإدارة مجموعة واسعة من النماذج وتقييم التغييرات في مخاطر الائتمان، وذلك للقيام بحساب خسائر الائتمان المتوقعة والمخصصات وفقاً لذلك.
- يجب أن يكون المعيار IFRS ٩ والنظم المرتبطة به قادرين على دعم تنفيذ متطلبات نموذج انخفاض قيمة الائتمان. وذلك من خلال توافر: الشفافية والقدرة على المراجعة والتتبع، قدرات شاملة لإدارة البيانات، النماذج الرائدة لحساب خسارة الائتمان المتوقعة.
- قد يفرض تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ضغطًا إضافيًا على المؤسسات المالية في المدى القصير. كما انه سوف يحفز عملية التحول من المنهج المعياري إلى المنهج الأكثر تحدياً وهو أسلوب التصنيف الداخلي، فضلا عن تشجيع البنوك على معالجة أوجه القصور في إدارة البيانات الداخلية.
- سيؤدي التقارب بين المعيار الدولي IFRS ٩ وبازل ٣ على المدى الطويل إلى تحسين إدارة المخاطر وتحقيق قدر أكبر من التكامل مع الممارسات المحاسبية. كما أنه سيوفر أسسًا قوية لصناعة مصرفية أكثر أمانًا ويحسن الثقة والشفافية لجميع أصحاب المصلحة.

٧- دراسة (Krüger et al., ٢٠١٨) بعنوان The impact of loan loss provisioning on bank capital requirements والتي تناولت العلاقة بين المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS ٩ ومتطلبات بازل لرأس مال التنظيمي للبنوك. وقد اوضحت الدراسة أن مخصصات خسارة القروض وفقا للمعيار IFRS ٩ تتضمن تخفيض الشريحة الاولي لرأس المال التنظيمي، ويكون هذا الانخفاض أكثر حدة في الحالات التالية: (١) خلال فترات الركود الاقتصادي، (٢) بالنسبة لمحافظ الائتمان ذات الجودة المنخفضة، (٣) للبنوك التي لا تشدد معايير رأس المال خلال فترات الركود، (٤) استخدام تعريف غير صارم للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. كما ناقشت الدراسة كيف يمكن للجهات التنظيمية مساعدة البنوك لمواجهة مخاطر الائتمان، وذلك من خلال توفير المصدات الاحترازية المؤقتة لرؤوس الأموال.

٨- دراسة (Blažeková, ٢٠١٨) بعنوان The Impact Of IFRS ٩ (Increase In Credit Risk Provisioning) On Banks' Regulatory Capital والتي استهدفت تحليل تأثير المعيار IFRS ٩ على الوضع الرأسمالي للبنوك والمؤسسات المالية، والتي تخضع للإشراف من قبل الجهات الرقابية المختصة. وكذلك توضيح الثأثير الكمي لمخصصات خسائر الائتمان وفقا للمعيار IFRS ٩ علي رأس المال التنظيمي. بالاضافة الي محاولة تحديد التغييرات في مكونات التقارير المالية للبنوك ، والتركيز أيضًا على التغييرات والتأثيرات على نسب رأس مال. وتتمثل أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- تتسبب الاجراءات الانتقالية التي اقترحتها لجنة بازل BCBS بشأن تطبيق المعيار IFRS ٩ في تقلب وإعادة تنظيم رأس المال التنظيمي، وبالتالي قد يكون هناك تهديد محتمل للتطبيق غير الموحد.
- أن المؤسسات التي تستخدم منهج التصنيف الداخلي تواجه تدهور أقل في نسبة رأس المال (إعادة تنظيم رأس المال) مقارنةً بالبنوك التي تستخدم المنهج المعياري، وذلك في إطار الاجراءات الانتقالية من أجل تجنب صدمة رأس المال وإمكانية إعادة بناء قاعدة رأس المال خلال هذه الفترة.
- تعتبر الاجراءات الانتقالية مفيدة لكلا من البنوك التي تستخدم المنهج المعياري ومنهج التصنيف الداخلي نظراً لما تقوم به من تخفيف متطلبات الشريحة الاولي لرأس المال.
- تعزز الاجراءات الانتقالية من انضباط السوق من خلال توفير افصاحات أكثر تفصيلًا وموثوقية وبمعلومات كافية حول رأس مال المؤسسات.

٩- دراسة (Menin, ٢٠١٩) بعنوان IFRS ٩ – The Interaction Between Accounting And Prudential Frameworks In The Banking System. An Analysis Of The First Time Adoption والتي تناولت الإطار المحاسبي الذي اقترحه المعيار IFRS ٩ مع التركيز على متطلبات نموذج انخفاض قيمة الأدوات المالية واثره على الصناعة المصرفية. كما استهدفت الدراسة توضيح اوجه التكامل من الناحية النظرية بين الإطار المحاسبي فيما يتعلق

بخصائص نموذج انخفاض القيمة، والإطار الرقابي لاتفاقية بازل فيما يتعلق بتصنيف الائتمان ورؤوس الأموال التنظيمية. وكذلك تحليل الآثار الكمية لتبني المعيار IFRS ٩ للمرة الاولي على متطلبات انخفاض القيمة الائتمانية وعلى نسب رأس المال التنظيمية للمؤسسات المصرفية الإيطالية. وخلصت الدراسة الي ما يلي:

- تتأثر البنوك والمؤسسات المالية بشكل كبير بتطبيق المعايير المحاسبية بسبب وجود الأدوات المالية بشكل كبير في قوائمها المالية ونشاطها الائتماني.
- زيادة المخصصات (١١٪ في المتوسط) نتيجة تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على بنود الميزانية العمومية والتعرضات خارج الميزانية العمومية وما يترتب عليه من تخفيض الاحتياطيات.
- انخفاض نسب رأس المال (الشريحة الاولي) بسبب انخفاض حقوق المساهمين.
- حظيت البنوك التي تستخدم منهج التصنيف الداخلي بآليات تحوطية اقل مقارنة بالبنوك التي تستخدم المنهج المعياري.
- استفادت معظم بنوك العينة من تبني الترتيبات الانتقالية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وبالتالي فإنها تلتزم بالمتطلبات التنظيمية.

١٠-دراسة (Gomaa et al., ٢٠١٩) بعنوان Testing the Efficacy of Replacing the Credit Loss Model with the Expected Credit Loss Model Incurred والتي قامت باختبار مدي فعالية تبني استخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار IFRS ٩ عوضاً عن نموذج الخسارة المحققة بموجب معيار المحاسبي الدولي IAS ٣٩ لحساب خسائر انخفاض قيمة الائتمان. بالإضافة إلى القيام بتحليل آثار زيادة المرونة في ظل نموذج الخسارة الائتمانية الجديد على إدارة الأرباح. وقد توصلت الدراسة الي أن السماح للمديرين بتضمين معلومات مستقبلية يزيد من مقدار ومدي كفاية الاحتياطيات الدورية، كما أن استبدال نموذج الخسارة المحققة بنموذج الخسارة المتوقعة من شأنه زيادة هذه الاحتياطيات. بالإضافة الي ان ممارسات ادارة الارباح كانت أقل من المتوقع، وأنها لا تقوض الآثار الإيجابية المحتملة لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة.

<u>ومن استقراء الدراسات السابقة يتضح للباحث ما يلي:</u>

- استهدفت إحدى الدراسات تقديم نموذجا محاسبيا للقياس والافصاح عن المخاطر المصرفية التي تواجه البنوك التجارية المصرية في ضوء متطلبات لجنة بازل ٣، وبيان مدي إمكانية استخدام اختبارات تحمل الضغوط كأداة لمراقبة وضبط المخاطر.
- ركزت بعض الدراسات على مخاطر الائتمان في ضوء المعيار IFRS ٩ مقارنة بالمعيار IAS ٣٩، وعرض وتحليل متطلبات نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة ومنهجية تقدير المعلمات الرئيسية الازمة لتطبيقه وهي: احتمال التعثر، المديونية عند التعثر، معدل الخسارة عند التعثر. فضلا عن تناول مفاهيم ومحددات حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان كأساس لتصنيف الأدوات المالية وتطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة.
- ناقشت بعض الدراسات المناهج التنظيمية والمحاسبية المختلفة المتعلقة بمخصصات خسائر القروض، وخاصه التفاعل والتكامل بين نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار IFRS ٩ وقواعد الرقابة المصرفية لبازل ٣ فيما يتعلق بتصنيف الائتمان ورؤوس الأموال التنظيمية. وكذلك كيفية استخدام نماذج التصنيف الائتماني الداخلي وفقا لمقررات لجنة بازل في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة.
- تناولت بعض الدراسات المبادئ والارشادات الرقابية المتعلقة بتطبيق قواعد محاسبة خسائر الائتمان المتوقعة، وذلك لضمان عدم التعارض مع متطلبات انخفاض قيمة الأدوات المالية. وكذلك ضرورة مشاركة إدارة المخاطر في التقييم والقياس المحاسبي لخسائر الائتمان لضمان كفاية المخصصات المحاسبية.

- قامت بعض الدراسات بمحاولة تحليل التأثير الكمي لمخصصات خسائر القروض وفقا للمعيار IFRS ٩ على تخفيض الشريحة الاولي لراس المال التنظيمي وعلى مكونات التقارير المالية للبنوك. بالإضافة الي تناول كيفية توفير مصدات احترازية مؤقتة لرؤوس الأموال.

وتأسيساً على ما سبق، يستهدف هذا البحث تحسين دقة وموضوعية القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان من خلال تحقيق التوافق بين كل من المعايير التنظيمية والمعايير المحاسبية الحاكمة للقطاع المصرفي بحيث تسهم دقة الاعتراف والقياس المحاسبي للمخاطر المصرفية في تعزيز أمن وسلامة البنوك والقطاع المصرفي.

٣/١ هدف البحث:

يهدف هذا البحث بالدرجة الأولى الى تعزيز قياس مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية بالارتكاز الى متطلبات بازل ٣ و ضوابط المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS ٩. وسعياً الى تحقيق هذا الهدف سوف يتم تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١- تحديد طبيعة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية.
٢- عرض المتطلبات التنظيمية لمقررات بازل ٣ الحاكمة لقياس مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية.
٣- استعراض مقومات نموذج الخسارة الائتمانية بموجب المعيار الدولي IFRS ٩ بشأن قياس مخاطر الائتمان.
٤- تحليل ودراسة المبادئ الرقابية بشأن ممارسات البنوك لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، وكذلك المبادئ المتعلقة بقيام الجهات الرقابية بتقييم تلك الممارسات.
٥- محاولة تقديم اطاراً لتعزيز امتثال البنوك التجارية للمبادئ الرقابية المتعلقة بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٤/١ فروض البحث:

للاجابة على تساؤلات البحث وتحقيق اهدافه يمكن صياغة الفروض التالية للبحث:

١- لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين نسب مخصصات اضمحلال الائتمان نتيجة التبني الاولي لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية المصرية.
٢- لا توجد اختلافات معنوية بين البنوك التجارية المصرية من حيث ملكيتها (عامة – خاصة – فروع اجنبيه) بشأن مدي الالمام بمتطلبات تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار IFRS ٩.
٣- لا توجد اختلافات معنوية بين البنوك التجارية المصرية من حيث ملكيتها (عامة – خاصة – فروع اجنبيه) بشأن مدي الادراك والالتزام بالمبادئ الرقابية لممارسات قياس خسائر الائتمان المتوقعة.
٤- لا توجد اختلافات معنوية بين البنوك التجارية المصرية من حيث ملكيتها (عامة – خاصة – فروع اجنبيه) بشأن مدي إدراك والتزام الجهات الرقابية بقواعد الرقابة المصرفية المتعلقة بتقييم ممارسات وضوابط قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

٥/١ تقسيمات البحث:

سعياً نحو تحقيق أهداف البحث، واختبار الفروض واستخلاص النتائج والتوصيات، سوف يتم تقسيم البحث على النحو التالي:

أولاً: الإطار العام للبحث.
ثانياً: مخاطر الائتمان والمعايير الحاكمة لقياسها.
ثالثاً: الإطار المقترح لقياس وتقييم مخاطر السيولة بالبنوك التجارية المصرية.
رابعاً: الدراسة الميدانية.
خامساً: النتائج والتوصيات.

ثانياً: مخاطر الائتمان والمعايير الحاكمة لقياسها

تواجه البنوك بعض المشاكل عند ممارسة عمليات الاقراض وهي ما تسمي بالمخاطر الائتمانية (مخاطر القروض)، حيث تواجه البنوك مشكلة تقدير وقياس المخاطر المختلفة التي تحيط بالقروض ومن ثم محاولة التقليل من اثارها التي قد تمتد ليس فقط الي عدم تحقيق البنوك لعوائد من هذه القروض وانما الي خسارة الاموال المقرضة ذاتها (الشرقاوي، حسن، ٢٠١٥، صـ ٤٧٩).

ويعرف البنك المركزي المصري مخاطر الائتمان على انها " الخسائر الناجمة عن عدم قيام العملاء المقترضين أو الاطراف المقابلة بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك وفقا لشروط التعاقد وتشمل مخاطر الائتمان بنودا داخل الميزانية كالقروض، وبنودا خارج الميزانية كالاعتمادات المستندية، كما تتضمن هذه المخاطر في طياتها مخاطر الطرف المقابل" (البنك المركزي، ٢٠١٦، صـ ١٧).

وقد شهدت الآونة الأخيرة تزايداً كبيراً في حالات التعثر المصرفي سواء على مستوى البنوك العالمية أو المحلية الأمر الذي دفع الكثير من الدراسات والهيئات إلى البحث عن طرق مناسبة لتحديد وقياس مخاطر الائتمان والحد منها وتشير المخاطر الائتمانية إلى الخسائر المحتملة الناتجة عن احتمالية إخفاق العملاء المقترضين أو الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتهم وفقاً لشروط التعاقد، مما يؤدي إلى تعرض رأس مال البنك إلى المخاطر بشكل حاد (شحاتة، ٢٠١٦، صـ ٩٥).

وتتعدد أنواع مخاطر الائتمان والتي ينشأ معظمها بسبب ضعف عملية التنويع في المحافظ الائتمانية وكذلك ضعف اجراءات عملية منح الائتمان وذلك نتيجة عدم كفاءة انظمة المعلومات المحاسبية المطبقة بالبنوك. حيث تتمثل اهم هذه المخاطر وفقا لمصادرها فيما يلي (حسين، ٢٠١٤، صـ ٥٩):

- مخاطر العميل وتنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومركزه المالي.
- مخاطر الظروف العامة وترتبط بشكل أساسي بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية التي تمر بها البلاد.
- مخاطر القطاع الاقتصادي لصناعة العميل حيث ان لكل قطاع اقتصادي المخاطر المرتبطة به.
- مخاطر مرتبطة بالبنك وترتبط بمدى كفاءة ادارة الائتمان في متابعة الائتمان المقدم للعميل.

ويتوقف قياس مستويات مخاطر الائتمان في البنوك علي العديد من الاعتبارات الاساسية والتي تمثل في حد ذاتها مقاييس أو مؤشرات لقياس المخاطر الائتمانية المصرفية ، والتي من أهمها : نسبة الديون المتعثرة الي اجمالي القروض ، نسبة القروض المحصلة الي اجمالي حجم الديون المتعثرة، نسبة صافي أعباء القروض الي اجمالي القروض، نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها الي اجمالي القروض، نسبة متوسط القروض الي اجمالي الاصول ، درجة تركز القروض، معدل نمو القروض (Maraghni and Rajhi, ٢٠١٥, p. ١٠٧) .

وعلى ذلك سوف يتم تناول وتحليل المتطلبات الكمية والنوعية لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وكذلك الضوابط والسياسات التي تحكم تحديد وقياس مخاطر الائتمان وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والمصرية، وذلك على النحو التالي:

١/٢ المتطلبات التنظيمية لقياس وتقييم مخاطر الائتمان:

لقد أوصت مقررات بازل ٣ بمجموعة من التدابير والاصلاحات الشاملة لإدارة المخاطر المصرفية بهدف تحسين قدرة القطاع المصرفي والمالي علي استيعاب الصدمات والازمات الناتجة عن الضغوط المالية والاقتصادية وتحسين ادارة المخاطر والحوكمة المصرفية من خلال زيادة معدل كفاية راس المال لتغطية أي مخاطر محتملة ولاسيما تعزيز رأس المال لمخاطر الائتمان لدى الطرف المقابل ، وذلك حتي يحافظ البنك علي استقراره ويصمد في مواجهة أي ازمات مستقبلية (Hanmanth and Shivaji, ٢٠١٤, p. ٩٤).

حيث اكدت المبادئ الاساسية للرقابة المصرفية ضرورة قيام السلطة الرقابية بالتأكد من توافر إجراءات ملائمة لإدارة مخاطر الائتمان تأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه المخاطرو درجة تقبل البنوك لها، وكذلك أوضاع السوق والحالة الاقتصادية. ويشمل ذلك سياسات وعمليات احترازية لتحديد مخاطر الائتمان وقياسها ومراقبتها والتقرير عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب .وان تتم

تغطية الدورة الائتمانية بشكل كامل، بما في ذلك تعهدات أو ضمانات الائتمان، وتقييم الائتمان، والإدارة المستمرة لمَحافظ قروض واستثمارات البنك (صندوق النقد العربي، ٢٠١٤، صـ ٢١)

وقد حددت مقررات لجنة بازل كيفية قيام البنوك بتقييم وقياس مخاطر الائتمان وتحديد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمقابلة هذه المخاطر في ظل توقع حدوث ازمات وضغوط مالية واقتصادية في المستقبل (Stress Testing)، وذلك وفقا لأسلوبين اساسين يمكن تناولهما على النحو التالي:

أولاً: الأسلوب المعياري " النمطي " The Standardized Approach:

ويقوم على اساس اعطاء أوازن مخاطرة للبنود داخل وخارج قائمة المركز المالي للبنك اعتماداً على التصنيفات الائتمانية الصادرة من المؤسسات الدولية للتصنيف الائتماني (مؤسسة Standard & Poor's للخدمات المالية ومؤسسة Moody's لخدمة المستثمرين ومؤسسة Fitch للتصنيف) بشأن الملاءة أو الجدارة الائتمانية سواء للبنوك او الشركات او الدول، مع الاخذ في الاعتبار تأثير العديد من العوامل منها الظروف البيئية، الوضع التنافسي، القدرة المالية، وجودة الادارة. وتعتبرهذه الطريقة من ابسط الطرق التي تناسب كافة البنوك ذات الامكانيات البسيطة والتي تمارس انشطة غير معقدة، حيث يتم احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بنسبة ٨% من اجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر في ظل التركيز على نوعية المقترض ومدى جدارته الائتمانية وقدرته على السداد (حسين، ٢٠١٦، صـ ٢٤٦).

ووفقاً لهذا الاسلوب فان استخدام التقييمات الائتمانية الخارجية يساعد على التفرقة بين المخاطر الائتمانية وفئاتها: القروض السيادية الالتزامات على البنوك الأخرى، الشركات، قروض الافراد، القروض العقارية لأغراض سكنية، القروض العقارية لأغراض تجارية. وكل فئة من هذه الفئات لها وزن مخاطر من صفر% الي ١٥٠%، حيث يعتمد الوزن الترجيحي لكل أصل ائتماني على التصنيف الائتماني للمقترض (البنك المركزي، ٢٠١٦، صـ ١٩).

وتتمثل أهم تحديات تطبيق المنهج المعياري لقياس مخاطر الائتمان في الدول العربية فيما يلي (اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٤ صـ ٤٣):

- قلة وضعف مؤسسات التصنيف الائتماني المحلية والتي يؤخذ عليها ان تقديراتها تكون عادة أكثر تساهلا من مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية الدولية - Standard & Poor's Moody's – Fitch Ratings.
- قد تضطر البنوك العربية خصوصا الصغيرة والمتوسطة، والتي لا تمتلك الامكانات التي تساعدها في وجود أنظمة تصنيف ائتماني داخلي، الي الاعتماد على تقديرات مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية أو هيئات ضمان الصادرات الدولية. لاسيما في ظل ارتفاع تكاليف التقييم الائتماني الخارجي، وإلا سوف تبقي خارج التقييم الائتماني وبالتالي ازدياد درجة مخاطر التعامل، فضلاً عن ضعف قدرتها على جذب مصدر التمويل الدولية.

ويري الباحث انه على الرغم من كون المنهج المعياري يعتبر ابسط الاساليب التنظيمية التي يمكن استخدامها من قبل البنوك لقياس مخاطر الائتمان، ولكن يجب ملاحظة أنه غالبا ما تكون أوزان المخاطر الترجيحية للبنود غير الواردة بالتصنيفات الائتمانية الصادرة من المنظمات الدولية أقل من الاوزان الترجيحية للبنود المصنفة بانها عالية المخاطر "الرديئة"، وبالتالي وجود تناقض كبير وانتقاد واضح للمنهج المعياري في هذا الشأن. وقد يرجع السبب في ذلك إلى رغبة الجهات التنظيمية في تجنب الاستخدام المفرط لمبدأ الحيطة principle of prudence الذي قد يحد كثيراً من أنشطة المؤسسات المالية وبالتالي التأثير الكبير على ارباحها.

ثانياً: أسلوب التصنيف الداخلي The Internal Ratings-Based Approach:

يمكن للبنوك التي تستوفي الحد الأدنى من بعض الشروط ومتطلبات الافصاح ان تحصل على موافقة السلطات الرقابية لاستخدام اسلوب التصنيف الداخلي IRB من اجل قياس وتقدير مخاطرها الائتمانية، والاعتماد على تقديراتها الداخلية لمكونات المخاطر Risk Components في تحديد متطلبات راس المال للتعرضات الائتمانية، وهو ما يؤدي الي جعل متطلبات راس المال أكثر توافقاً مع

درجة المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها البنك. حيث يعد أسلوب التصنيف الداخلي نظام مصمم خصيصاً للبنك ويعكس منهجية وممارسات البنك في إدارة المخاطر المختلفة التي تواجهه. وتوجد عدة عناصر رئيسية يتعين على البنك القيام بها لدي تطبيق اسلوب التصنيف الداخلي IRB لكل فئة من الاصول وهي (نور الدين، ٢٠١٦، صـ ١٣٤):

- مقابلة الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية التي يجب استيفاءها حتى يمكن للبنوك تطبيق اسلوب التصنيف الداخلي لاي فئة من الاصول.
- تعريف مكونات المخاطر: وهي تقديرات ومحددات لمخاطر الائتمان، توفرها البنوك وبعضها من تقديرات المشرفين.
- تقسيم التسهيلات الائتمانية الي فئات ذات صفات مشتركة وتحديد نطاق ومستويات التصنيف لكل نوع من التسهيلات.
- تحديد اجال الاستحقاق ومستويات الثقة التي سيتم من خلالها تقييم احتمالات التعثر او حدوث خسائر
- تحديد دوال اوزان المخاطر: وهي الوسيلة التي يتم بها تحويل مكونات المخاطر الي أصول مرجحة بالمخاطر، وبالتالي تحديد متطلبات راس المال اللازم لمواجهتها.
- حساب الخسارة المتوقعة وكيفية التحوط لها مع تصميم صيغة لتكرار أنماط الخسارة وتوزيعها.
- تحديد راس المال اللازم للتحوط للخسائر غير المتوقعة.

وتتضمن مكونات المخاطر الائتمانية للبنوك ما يلي (البنك المركزي المصري، ٢٠١١، صـ ١٤):

- إحتمال التعثر Probability of Default (PD):

ويقيس احتمال عدم قدرة المقترض او الطرف المقابل على سداد الالتزامات المالية تجاه البنك خلال فترة زمنية محددة، ويتم تحديدها من خلال التجربة الداخلية للبنك بشأن التصنيف الائتماني للعميل Customer's Credit Rating Quality، فكلما كان التصنيف جيدا للعملاء كلما انخفضت احتمالات التعثر في السداد. كما يتعين ان يقوم المشرفون من البنوك المركزية باحتساب احتمالات التعثر للأطراف المتعاملين مع كل بنك، وذلك للتأكد من صحة المعلومات المتوفرة من قبل البنوك.

وفي العموم يعتبر الطرف المقابل او العميل متخلفاً عن السداد عندما يتجاوز مدة ٩٠ يوما على الوفاء بالتزاماته الائتمانية، أو أنه من غير المرجح أن يقوم المدين بتسديد ديونه دون التخلي عن أي ضمانات مرهونة.

- قيمة المديونية عند التعثر Exposure At Default (EAD):

عبارة عن المبلغ الذي قد يخسره البنك او قيمة الاموال المعرضة للفقد في حالة تعثر العميل عن السداد، وليس بالضرورة أن يكون القيمة الأسمية للقرض أو المبلغ الأساسي للقرض حيث يتم احتسابه من خلال قيمة القرض بعد استبعاد قيمة الضمانات المالية.

- الخسارة عند التعثر Loss Given Default (LGD) :

هي قياس قيمة الخسارة في المحفظة الاستثمارية في حالة حدوث التعثر او بمعني اخر هي عبارة عن النسبة التقديرية للجزء المستخدم من القرض بواسطة العميل والتي يصعب استردادها عند التعثر How much of the exposure amount do we expect to lose ، بمعني ان الخسارة عند التعثر هي النسبة المئوية من اجمالي قيمة التعرض الائتماني في حالة تعثر الطرف المقابل. ومن ثم فإن الخسارة عند التعثر هي نسبة من قيمة المديونية عند التعثر. وتقترح مقررات لجنة بازل أن تكون نسبة الخسارة عند التعثر في حدود ٤٥% من قيمة المديونية.

- أجل الاستحقاق Maturity (M) :

تشير إلى المدى الزمني للتسهيل الائتماني " عمر القرض "، او هو ببساطة تاريخ السداد النهائي للقرض أو أداة مالية أخرى. وتمثل اجال الاستحقاق للتسهيلات الائتمانية محددا هاما لمخاطر الائتمان. فالتمويل طويل الاجل ينطوي على احتمال أكبر للتعثر، لذا يتعين على البنوك توفير معلومات كاملة عن اجال التسهيلات الائتمانية التي منحتها.

وتستخدم المعادلة التالية في ضوء تعريف مكونات المخاطر لحساب الخسارة المتوقعة:

$$EL = PD * EAD * LGD$$

ويستند منهج التصنيف الداخلي على اسلوبين وهما التصنيف الداخلي الاساسي والتصنيف الداخلي المتقدم، وذلك على النحو التالي (البنك المركزي المصري، ٢٠١١، صـ ١٥):

- أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي Foundation Internal Rating Based:

يرتكز الأسلوب الأساسي على قيام البنوك بتحديد تقديراتها لاحتمال التعثر PD، بينما تعتمد على تقديرات السلطة الرقابية والتنظيمية في تقدير المكونات الأخرى للمخاطر.

- أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم Advanced Internal Rating Based:

يستند هذا الأسلوب الي قيام البنوك بالاعتماد على تقديراتها الداخلية لتحديد كافة مكونات المخاطر (احتمال التعثر PD وقيمة المديونية عند التعثر EAD، والخسارة عند التعثر LGD، وأجل الاستحقاق M)، وذلك عند حساب متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة المخاطر الائتمانية.

ويعتمد استخدام البنك لأي من الاسلوبين على درجة التكنولوجيا المستخدمة في انظمة المعلومات في البنك ومدى توافر القدرات البشرية المستخدمة لتلك التكنولوجيا، حيث يتوقف الاعتماد على التصنيف المتقدم على توافر قاعدة بيانات كبيرة لمخاطر البنك خلال فترة زمنية لا يتسنى توافرها الا في ظل اعتماد البنك على نظام معلومات متقدم تكنولوجياً (حسين، ٢٠١٤، صـ ٦١).

ويري الباحث انه علي الرغم من كون اسلوب التصنيف الداخلي IRB يتطلب مزيداً من الجهد والعمل وايضا الاستثمار في نظم تكنولوجيا المعلومات مقارنة بالأسلوب المعياري، الا ان متوسط متطلبات رأس المال وفقاً للتصنيف الداخلي يعتبر أقل من تلك المتطلبات وفق المنهج المعياري، وذلك بسبب الدقة والموضوعية في احتساب قيمة الاصول المرجحة بالمخاطر RWA وفق نماذج مخصصة للبنوك في ظل اسلوب التصنيف الداخلي IRB بعد استيفاء شروط تطبيقه، وهو الامر الذي تسعي البنوك الي تحقيقه لتوفير مزيداً من الاموال لاستثمارها في الانشطة الأخرى.

٢/٢ الضوابط المحاسبية للاعتراف وقياس مخاطر الائتمان:

لقد كشفت الأزمة المالية والمصرفية الأخيرة عن أوجه القصور الجوهرية في المعايير المحاسبية، ولا سيما فيما يتعلق بالاعتراف بخسائر الائتمان في ضوء منهج الخسارة المحققة Incurred Loss، والتي ساهمت في فقدان الثقة بالنظام المالي بأكمله خلال تلك الفترة، حيث تشكل القروض عادة ما يتراوح بين ٦٠٪ و ٧٠٪ من إجمالي أصول البنوك (O'hanlon et al., ٢٠١٥, p. ٧) .

حيث لاقى تأخر الاعتراف بخسائر القروض في إطار منهج الخسارة المحققة Incurred Loss وفقا لمعيار المحاسبة الدولي IAS ٣٩ انتقادات شديدة منذ بداية الأزمة المالية الأخيرة ابتداء من عام ٢٠٠٨، وذلك باعتباره نقطة ضعف رئيسية لمعايير المحاسبة المالية. حيث تتمثل المشكلة الجوهرية لنموذج الخسارة المحققة في أنه لا يعترف بتلك الخسارة الي حين تحقق أحداث تكشف عن حدوث خسائر ائتمانية فعلية credit loss event occurs (أحمد، ٢٠١٦، صـ ١١).

وفي أعقاب الأزمة عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على الاستعاضة عن منهج الخسارة المحققة Incurred Loss بمنهج الخسارة المتوقعة Expected Loss الذي من شأنه أن يسهل الاعتراف بخسائر القروض في الوقت المناسب. وقد أصدر المجلس IASB بشكل مبدئي مقترحاته الخاصة بهذا المشروع عام ٢٠٠٩ للتأكيد على ضرورة اظهار الجوهر الاقتصادي لخسائر القروض إلى حد ما من خلال منهج لا يتطلب الاعتراف الفوري بجميع الخسائر المتوقعة ولكنه يقترح الاعتراف بها بمرور الوقت (Novotny-Farkas, ٢٠١٦, p. ١٩٨).

في حين تم الانتهاء من الاصدار النهائي لنموذج الخسارة المتوقعة Expected Loss ضمن المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS ٩ في ٢٠١٤، والذي يتطلب تضمين معلومات حول خسائر الائتمان المتوقعة مستقبلا في المخصصات والاعتراف المبكر بخسائر القروض مقارنة بمعيار المحاسبة الدولي IAS ٣٩. يتعين على جميع المؤسسات تطبيق المعيار IFRS ٩ بداية من يناير ٢٠١٨ باستثناء

شركات التأمين، والتي يمكن أن تؤخر تطبيق المعيار الدولي حتى يناير ٢٠٢١ (Gornjak and Studies, ٢٠١٨).

وسيعرض البحث فيما يلي لضوابط المعيار IFRS ٩ فيما يتعلق بالاعتراف وقياس مخاطر الائتمان، مع التركيز على تناول وتحليل الخصائص الرئيسية لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة. وكذلك عرض ضوابط المعايير المحاسبية المصرية بشأن مخاطر الائتمان.

أولاً: الاعتراف والقياس المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS ٩:

نتيجة الانتقادات التي واجهت نموذج الخسارة المحققة Incurred Loss وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS ٣٩ بشأن المحاسبة عن انخفاض واضمحلال قيمة الأصول المالية، فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الصيغة النهائية للمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS ٩ في يوليو ٢٠١٤، حيث يوسع هذا المعيار بشكل كبير من حيز المعلومات المطلوب من المنشأة أن تأخذه في الاعتبار عند تحديد توقعاتها لخسائر الائتمان. حيث يطلب تحديدا من المنشات المكلفة بالتقرير إدراج معلومات عن الأحداث السابقة، والظروف الحالية، فضلا عن توقعات معقولة ومدعومة في قياسها لخسائر الائتمان المتوقعة. والأهم من ذلك ان المعيار الجديد يلغي القيود والمتطلبات الصارمة لمعيار المحاسبة الدولي IAS ٣٩ للاعتراف بخسائر الائتمان (IASB, ٢٠١٤, p. ٣٢٤).

وقبل الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS ٩ يتعين على المنشأة الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالي في قائمة المركز المالي عندما تصبح طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة المالية. كما ينبغي عليها عند الاعتراف الاولي القيام بتصنيف وقياس الاصول او الالتزامات المالية (IASB, IFRS ٩, para ٣.١.١)، حيث يتم القياس الاولي للأداة المالية بالقيمة العادلة.

وفي حالة كون الاداة ليست بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر فانه يتعين اضافة او طرح تكاليف المعاملة التي ترتبط بشكل مباشر بإصدار (اقتناء) الاصل أو الالتزام المالي (IASB, IFRS ٩, Para ٥.١.١). وتقوم المنشأة بتصنيف الاصول المالية حتى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على أساس كل من نموذج أعمال المنشأة لإدارة الاصول المالية، وايضا خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي (IASB, IFRS ٩, Para ٤.١.١).

حيث اشار المعيار IFRS ٩ الي القيام بقياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا تحقق الشرطان التاليان (IASB, IFRS ٩, Para ٤.١.٢):

- ان يكون الأصل المالي ضمن نموذج أعمال يستهدف الاحتفاظ بالأصول المالية لتوليد وتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية خلال فترة عمر الاداة المالية "Held to Collect"، وذلك حيث يتعين الا يمثل البيع جزءاً هاماً في نموذج اعمال المؤسسة المالية باستثناء الحالات التي تكون هناك زيادة في المخاطر الائتمانية للأصول أو ان عملية البيع تمت في موعد قريب من تاريخ الاستحقاق.
- ان يترتب على الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة تمثل دفعات من المبلغ الاصلي بالإضافة الي فوائد على الارصدة المتبقية.

وقد اشار المعيار IFRS ٩ الي ان المبلغ الحقيقي للأصل المالي يقصد به القيمة العادلة للأصل عند الاعتراف الاولي به، وان الفائدة عبارة عن التعويض مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية للمبلغ الاصلي خلال فترة زمنية محددة، ومقابل مخاطر الاقراض الأخرى والتكاليف، بالإضافة الي هامش الربح (IASB, IFRS ٩, Para ٤.١.٣).

كما يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفق شرطين أساسين وهما (IASB, IFRS ٩, Para ٤.١.٢A):

- في حالة كون هدف نموذج الأعمال الذي ينتمي إليه الاصل المالي هو تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الاصول المالية "Held to Collect and Sell" Business Model، وعلى ذلك فان الاعتبارات المتعلقة بمدي تكرار وأسباب البيع ليست ضرورية.
- حدوث تدفقات نقدية في تواريخ محددة في شكل دفعات من المبلغ الاصلي بالإضافة الي فوائد على الأرصدة القائمة، استنادا الي الشروط التعاقدية للأصل المالي

وبذلك يتبين أن نموذج أعمال المؤسسة المالية Business Model لإدارة أصولها المالية هو اساس التفرقة بين كل من الأصول المالية التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة عن تلك التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.

في حين اشار المعيار الدولي IFRS ٩ الي قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ما لم يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (IASB, IFRS ٩, Para ٤.١.٤). ومع ذلك يجوز للمنشأة عند الاعتراف الاولي أن تصنف بصورة غير قابلة للإلغاء الاصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا ساعد ذلك في استبعاد أو تخفيض عدم التطابق في الاعتراف والقياس المحاسبي الذي قد ينشأ نتيجة قياس الاصول أو الالتزامات المالية أو الاعتراف بالأرباح والخسائر على أسس مختلفة (IASB, IFRS ٩, Para ٤.١.٥).

ويتضح مما سبق قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإجراء تعديلات محدودة على متطلبات المعيار IFRS ٩ لتصنيف وقياس الاصول المالية مقارنة بالمعيار IAS ٣٩. حيث اضافت تلك التعديلات فئة قياس جديدة وهي "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" استناداً الي كونها اساس القياس الاكثر ملائمة للأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الاعمال الذي يسعي لتحقيق هدفه من خلال تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الاصول المالية.

وفيما يلي سوف يتم تناول الركائز والخصائص الرئيسية لنموذج الخسارة المتوقعة لقياس وتقييم مخاطر الائتمان المصرفية.

- منهج الخسائر الائتمانية المتوقعة Expected Credit Loss Approach:

يعرف المعيار IFRS ٩ الخسارة المتوقعة للأصل المالي على انها "المتوسط المرجح لخسائر الائتمان المتعلقة بمخاطر حدوث التعثر في السداد كأوزان ترجيحية" (IASB, IFRS ٩, Appendix A)، او بمعني اخر هي القيمة الحالية المقدرة للعجز النقدي المتوقع Cash Shortfall على مدى العمر المتوقع للأصل، والذي يقصد به الفرق بين التدفقات النقدية واجبة السداد وفقا للشروط التعاقدية والتدفقات النقدية التي من المتوقع ان تحصل عليها المؤسسة المالية فعلياً (IASB, IFRS ٩, Para B٥.٥.٢٨). وبذلك فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB باستخدام مصطلح "خطر حدوث التعثر" بدلا من "احتمال التعثر" في تعريفه لخسارة الائتمان المتوقعة.

وتعتبر القيمة الاقتصادية للقروض الاساس الموضوعي لتحديد وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وضمان توفر معلومات أكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية (الادارة، المستثمرين، الجهات الرقابية، ..... الخ) حول هذه الخسائر. وتتمثل القيمة الاقتصادية للقروض في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من المقترض، وعندما يتم تسجيل القروض بالقيمة الاقتصادية في المرة الاولي ليست هناك حاجة لمخصص خسائر القروض لأن معدل الفائدة التعاقدية يغطي جميع الخسائر المتوقعة على مدى عمر القرض. ومع ذلك عند توافر معلومات جديدة ينبغي تعديل القيمة الاقتصادية للقرض لإجراء تغييرات في الاحتمال المتوقع لتعثر المقترض وكذلك في أسعار الفائدة. حيث ينبغي أن تحسب الخسائر المتوقعة كما يلي (Novotny-Farkas, ٢٠١٦, p. ٢٠٠):

$$EL_t = \sum \left(PD_t * \left(LGD_t / (1+dr)^t \right) \right)$$

حيث ان:

(EL_t): الخسارة المتوقعة على مدي العمر المتوقع للأصل المالي.

(dr): معدل الخصم discount rate المستخدم لخصم التدفقات النقدية المتوقعة.

(t): المدي الزمني للخسارة المتوقعة.

وتفترض العديد من نماذج قياس مخاطر الائتمان ان قيمة الخسارة عند التعثر LGD تظل ثابتة، ولذلك فان التغيرات في القيمة الاقتصادية للقرض تعود في المقام الأول الي التغيرات التي تطرأ على احتمال التعثر والتغيرات في أسعار الفائدة. وبالتالي فان الاختلافات بشأن توقيت ومدي الاعتراف بخسارة القرض تنشأ من مدى تأثير التغيرات في احتمال التعثر PD (من حيث المعلومات المستخدمة في تحديده سواء كانت تاريخية او مستقبلية) ومن معدل الخصم dr المستخدم لحساب القيمة الحالية. ومن الناحية المحاسبية ينبغي اخذ الخسائر الائتمانية المتوقعة في الاعتبار عند تكوين مخصص خسائر القروض Loans Loss Allowance بالإضافة الي الاعتراف بالتغيرات في الخسائر المتوقعة من فترة إلى اخري من خلال احتياطيات خسائر القروض (Greenberger, Loans Loss Provisions ٢٠١٤, p. ٣).

ويرتبط الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بالقياس اللاحق للأصول المالية ، حيث انه وفقاً للمعيار IFRS ٩ يتعين علي المؤسسة المالية الاعتراف بتلك الخسائر للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة وايضا للأصول المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، بالإضافة الي بعض الادوات المالية الأخرى التي يتم الاعتراف بخسائرها الائتمانية المتوقعة وتشمل : الايجارات المستحقة ، والاصول التعاقدية والتعهدات بتقديم قروض وكذلك عقود الضمان المالي التي تنطبق عليها متطلبات الاضمحلال (IASB, IFRS ٩, Para ٥.٥.١).

كما اضاف المعيار IFRS ٩ ان يتم الاعتراف بمخصص الخسارة المتوقعة في الدخل الشامل الأخر بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر مع عدم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الاصول في قائمة المركز المالي (IASB, IFRS ٩, Para ٥.٢.٢).

وبالتالي يتضح ان متطلبات انخفاض القيمة لن تطبق بالنسبة للأصول المالية التي يتم قياسها لاحقا بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر. حيث يطبق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر مثل القروض وسندات الديون والذمم المدينة التجارية وذمم الإيجار المدينة ومعظم التزامات القروض وعقود الضمانات المالية. فضلاً عن التأكيد على عدم وجود مخصص منفصل للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، وكذلك الاعتراف بأرباح وخسائر انخفاض القيمة عن طريق تحميلها على الأرباح أو الخسائر.

ويتمثل الهدف من متطلبات الاضمحلال وانخفاض القيمة في الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدي العمر الافتراضي Lifetime Expected Credit Losses لجميع الادوات المالية التي يوجد بها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الاولي سواء تم تقييمها بشكل فردي أو جماعي مع الاخذ في الاعتبار جميع المعلومات الموثوقة بما في ذلك المعلومات المستقبلية (IASB, IFRS ٩, Para ٥.٥.٤). وفي حالة عدم زيادة المخاطر الائتمانية للأداة المالية بشكل جوهري في تاريخ التقرير، فانه يتعين على المؤسسة المالية الاعتراف ومن ثم تكوين مخصص للخسائر المتوقعة على مدي ١٢ شهراً (IASB, IFRS ٩, Para ٥.٥.٥).

وفي حالة ما إذا قامت المنشأة في فترة التقرير السابقة بقياس مخصص الخسارة لأداة مالية بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدي العمر المتوقع للأداة، ولكنها لم تعد مستوفاة للشروط اللازمة لذلك، فإنه ينبغي على المنشأة قياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرا في تاريخ التقرير الحالي (IASB, IFRS ٩, Para ٥.٥.٧). فضلا عن ضرورة اعتراف المنشأة في جميع الحالات بأرباح أو خسائر انخفاض القيمة في حساب الارباح او الخسائر بمبلغ خسائر الائتمان المتوقعة (أو العكس) المطلوب لتعديل مخصص الخسارة في تاريخ التقرير إلى المبلغ المطلوب الاعتراف به وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS ٩ (IASB, IFRS ٩, Para ٥.٥.٨).

وعلى ذلك يري الباحث انه يجب دائما على المنشآت المكلفة بالتقرير حساب خسائر الائتمان المتوقعة منذ الاعتراف الاولي والتحديث الدوري لمخصص خسائر القروض لإجراء تعديلات في قيمة تلك الخسائر في تاريخ التقرير لمالي.

ويعتمد النموذج الجديد لانخفاض قيمة الأصول المالية وفقاً للمعيار IFRS ٩ على تصنيف الأصول المالية الي ثلاث فئات في ضوء جودتها الائتمانية. وتشتمل الفئة الاولي على الأصول المالية التي لم يتحدد لها اضمحلال عند الاعتراف الاولي، اما الفئة الثانية والثالثة سوف يكون لها مخصص يقاس على مدي عمر خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية. حيث يميز المعيار IFRS ٩ بين ثلاث مراحل اساسية لمخاطر الائتمان، وذلك علي النحو التالي (Ernst & Young, ٢٠١٤, p. ٧; Novotny-Farkas, ٢٠١٦, p. ٥; O'hanlon et al., ٢٠١٥,) (p. ١٨:

المرحلة الاولي:

وتشمل الأدوات المالية التي لم يحدث بشأنها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الاولي أو الأدوات المالية ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة في تاريخ التقرير، حيث سيتم تصنيف الجزء الأكبر من محفظة القروض المؤداه بالبنوك performing loans في المرحلة الأولى. ويتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة لهذه الأصول المالية لمدة ١٢ شهرا في حساب الارباح أو الخسائر. حيث تعبر تلك الخسائر عن خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن حالات التعثر الممكنة في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير (اي أن: خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرا = احتمال التعثر PD لمدة ١٢شهراً × القيمة الحالية للخسارة عند التعثر LGD).

ويهدف الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً الي الاشارة أن العائد على الأداة يتضمن تغطية تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة منذ توقيت الاعتراف الاولي بالأداة المالية. وذلك على عكس نموذج الخسارة المحققة Incurred Loss وفقا لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ IAS الذي يضخم إيرادات الفائدة من خلال احتساب العائد بالكامل كإيرادات للفائدة دون أي تعديل لخسائر الائتمان المتوقعة عند نشأة أو شراء أحد الأصول المالية.

المرحلة الثانية:

وتشمل الأدوات المالية التي يحدث بشأنها "تدهور كبير في جودة الائتمان" منذ تاريخ الاعتراف الأولي سواء على المستوي الفردي أو على مستوي المحفظة ولكن مع عدم وجود دليل موضوعي على الانخفاض الفعلي للقيمة. وبالتالي فإن نسبة كبيرة من الاصول المالية التي يتم الإفصاح عنها حاليا في القوائم المالية للبنك تحت بند "الاصول المالية المستحقة ولم تنخفض قيمتها Financial assets past due, but not impaired" سوف تندرج إلى حد كبير في المرحلة الثانية بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ IFRS. ويتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة بالنسبة لأصول المرحلة الثانية على مدي العمر المتوقع لتلك الخسائر. فضلا عن حساب سعر الفائدة الفعال عن اجمالي قيمة الاداة المالية.

وتستند هذه المعالجة المحاسبية الي كون الخسائر الاقتصادية تنشأ عندما تتجاوز خسائر الائتمان المتوقعة بشكل كبير التوقعات الأولية. وبالتالي سوف تنعكس هذا الخسارة الاقتصادية في القوائم المالية من خلال الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة بعد حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

المرحلة الثالثة:

وتضم الأدوات المالية التي يتوافر بشأنها دليلاً موضوعياً يشير إلى انخفاض قيمتها فعليا في تاريخ التقرير. ويتم الاعتراف وتكوين المخصص بالنسبة لأصول المرحلة الثالثة على اساس خسائر الائتمان المتوقعة خلال العمر المتوقع للأداة المالية. الا انه يتم في هذه المرحلة حساب سعر الفائدة الفعال على اساس التكلفة المستهلكة المعدلة (والتي تمثل اجمالي القيمة الدفترية مطروحا منها قيمة المخصص).

وتعتبر التعرضات الائتمانية للمرحلة الثالثة مماثلة لتلك التعرضات التي انخفضت قيمتها بشكل فردي وفقا لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ IAS، في حين أن المرحلة الاولي والثانية لتعرضات مخاطر الائتمان سيحلان بشكل أساسي محل تلك التعرضات التي يتم تقييمها بشكل جماعي لانخفاض القيمة بموجب نفس المعيار، ولذلك فإن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة خلال العمر المتوقع للأداة المالية

سوف يحدث في وقت مبكر عندما يكون هناك زيادة جوهرية بالفعل في مخاطر الائتمان (المرحلة الثانية) ولكن قبل التعثر الفعلي (المرحلة الثالثة).

وبذلك يتضح ان الفرق بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة يتعلق بكيفية الاعتراف واحتساب إيرادات الفوائد. ففي إطار المرحلة الثانية (كما هو الحال في المرحلة الاولي) يوجد فصل كامل بين الاعتراف بالفوائد وانخفاض القيمة وبالتالي يتم احتساب إيرادات الفوائد على اساس إجمالي القيمة الدفترية للأصول المالية. بينما في إطار المرحلة الثالثة يتم احتساب إيرادات الفائدة على اساس التكلفة المستهلكة المعدلة بقيمة مخصص انخفاض القيمة (على نحو مماثل لخسارة الائتمان المحققة بموجب المعيار IAS ٣٩).

ويوضح الشكل التالي نموذج الثلاث مراحل للخسارة المتوقعة وحساب الخسائر الائتمانية إما على أساس فترة ١٢ شهرا أو خلال العمر المتوقع للأصول المالية استنادا الي جودة الائتمان لهذه الاصول.

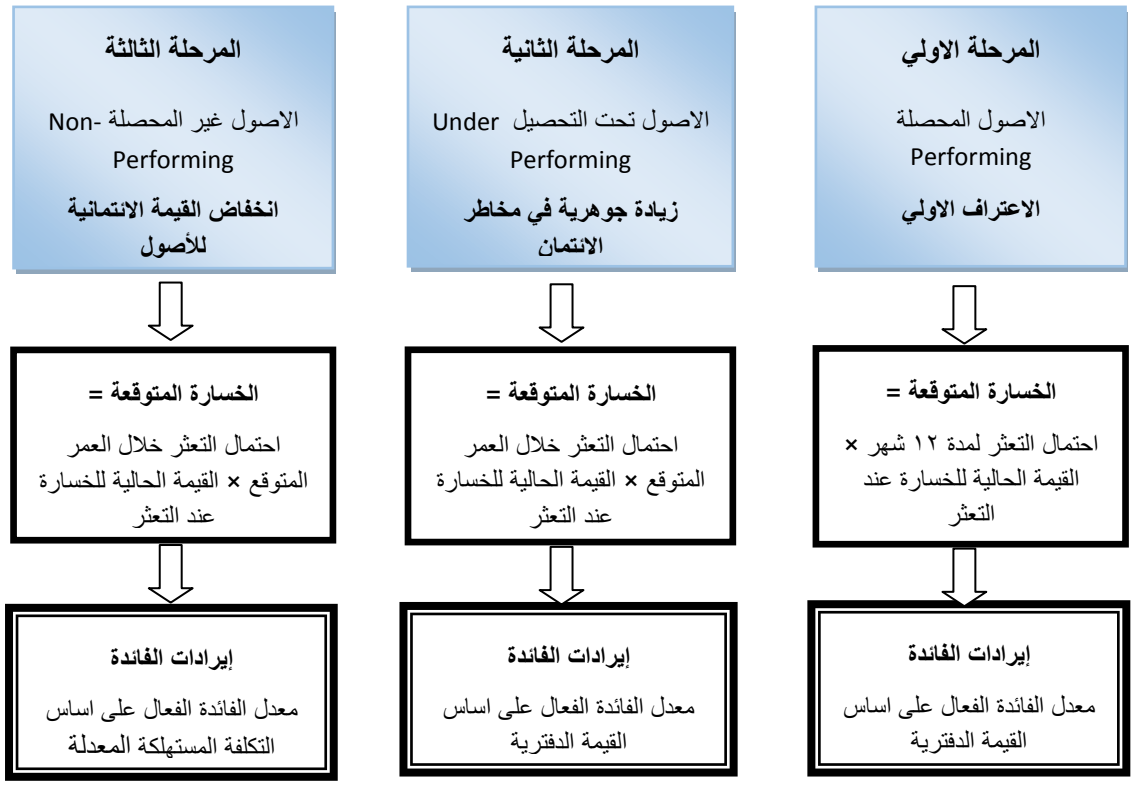

Source: (Beerbaum and Sammar, ٢٠١٥, p. ٩)

شكل رقم (١)
نموذج المراحل الثلاث لقياس مخاطر الائتمان المتوقعة

ونخلص من الشكل السابق ان المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS ٩ يتطلب تصنيف جميع الأصول المالية إلى ثلاث مراحل من مخاطر الائتمان لغرض تقدير الخسائر المتوقعة. خلال المرحلة الأولى يتم احتساب مخصص انخفاض القيمة لجميع الاصول المالية بغض النظر عن جودة الائتمان وعلى أساس الخسارة المتوقعة خلال فترة ١٢ شهرا. وتنتقل الأصول المالية إلى المرحلة الثانية إذا كان هناك تدهوراً كبيرا في جودة الائتمان، أو إلى المرحلة الثالثة إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية ليست قابلة للاسترداد بشكل كامل في حال التعثر عن السداد. ويتم الاعتراف بالمخصص خلال المرحلتين الثانية والثالثة على أساس الخسائر المتوقعة خلال عمر الاداة المالية، فضلا عن القيام في جميع المراحل بالاعتراف بالتغيرات في رصيد مخصص الخسارة في الربح أو الخسارة كأرباح أو خسائر انخفاض القيمة.

وتجدر الاشارة الي امكانية انتقال الأصول المالية من المرحلة الثانية الي المرحلة الاولي (الاقل خطراً) إذا كان هناك تحسن كبير في جودة الائتمان في فترات التقرير اللاحقة (على سبيل المثال نتيجة تحسن التصنيف الائتماني للمقترض) ولم تعد هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولي، وبالتالي ينبغي على المنشأة ان تعود للاعتراف بالمخصص على اساس خسائر الائتمان المتوقعة لفترة ١٢ شهرا. كما انه لاعتبارات تتعلق بعدد الادوات المالية أو صغر قيمتها فانه من الموضوعي ان يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة علي اساس اجمالي للمحفظة الائتمانية (Ernst & Young, ٢٠١٤, p. ١٢).

ويتطلب الاعتراف المبكر بالخسائر المتوقعة قدرا كبيرا من الاحكام التقديرية لحين توافر معلومات أكثر تحديدا عن الخسائر الائتمانية بمرور الوقت لتحديد ما يعد "زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان" مقارنة بالمخاطر عند الاعتراف الاولي، ومتي يتم انتقال الأصول من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية. ولأهمية ذلك فقد تناول المعيار IFRS ٩ بعض مؤشرات تقييم التغيرات الجوهرية في المخاطر الائتمانية حيث يسعي مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الي الحد من فرص إدارة الأرباح من خلال المطالبة بالإفصاح عن الافتراضات المستخدمة ومصدر التغيرات في أرصدة المخصص من فترة لأخرى (Marton and Runesson, ٢٠١٧, p. ١٦٤).

وعلي ذلك سوف يتم تناول الضوابط والارشادات المحاسبية لتقييم التغيرات الجوهرية لمخاطر الائتمان وفقاً للمعيار IFRS ٩ ، وذلك على النحو التالي:

- مؤشرات تقييم التغيرات الجوهرية Significant Changes في المخاطر الائتمانية:

حتي تتمكن المؤسسات المالية من القيام بعملية تحديد وتقييم ما اذا كان قد حدث تغيرات جوهرية في المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير، فقد نص المعيار IFRS ٩ بانه ينبغي عليها ان تستخدم التغير في مخاطر حدوث التعثر Risk of a default occurring منذ الاعتراف الاولي وعلي مدي العمر المتوقع للأداة المالية (مخاطر التعثر في تاريخ التقرير مقارنة بتاريخ الاعتراف الاولي) بدلا من التغير في مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة ، مع الاخذ في الاعتبار المعلومات الموضوعية والمؤيدة المتاحة بدون جهد او تكلفة لا مبرر لهما (IASB, IFRS ٩, Para ٥.٥.٩).

ويجوز للمنشأة افتراض عدم زيادة مخاطر الائتمان للأداة المالية بشكل جوهري منذ الاعتراف الاولي إذا ما تبين انخفاض مخاطر الائتمان لهذه الاداة في تاريخ التقرير (IASB, IFRS ٩, Para ٥.٥.١٠).

وعلى الرغم من عدم قيام المعيار IFRS ٩ بوضع تعريفا محددا للتعثر Default وترك الحرية لكل مؤسسة مالية لتعريفه بما يتفق مع الاهداف الداخلية لإدارة المخاطر الائتمانية للأداة المالية، الا انه وضع افتراضا مؤداه ان وجود ارصدة مستحقة ولم تحصل لمدة تزيد عن ٩٠ يوما فان ذلك يعتبرا مؤشرا جوهريا لحدوث التعثر، وذلك ما لم تمتلك المؤسسات المالية معلومات موضوعية تشير الي العكس (IASB, IFRS ٩, Para B٥.٥.٣٧).

حيث اشار المعيار IFRS ٩ الي بعض المؤشرات التي يمكن للمؤسسات المالية من خلالها القيام بإجراء عملية تقييم للتغيرات الجوهرية في المخاطر الائتمانية، وتتمثل أهم هذه المؤشرات فيما يلي (IASB, IFRS ٩, Para B٥.٥.١٧):

- التغيرات الهامة في مؤشرات التسعير الداخلي للخسائر الائتمانية نتيجة التغير في مخاطر الائتمان منذ البداية.
- التغيرات الأخرى في معدلات أو شروط الأدوات المالية الحالية التي يمكن أن تختلف بشكل كبير إذا ما كان الأصل قد تم إصداره أو انشاءه مؤخرا في تاريخ التقرير (مثل التعهدات الأكثر صرامة أو زيادة مبالغ الضمانات) وذلك بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان للأداة المالية منذ الاعتراف الاولي.
- التغيرات الجوهرية في مؤشرات السوق الخارجية لمخاطر الائتمان لأداة مالية معينة أو أدوات مالية مماثلة لها نفس العمر المتوقع.

- التغير الجوهري الفعلي أو المتوقع في التصنيف الائتماني الخارجي لأداة مالية.
- الانخفاض الفعلي او المتوقع في التصنيف الائتماني الداخلي للمقترض او التقييمات الداخلية لمخاطر الائتمان في حالة ما إذا تم ربطها بالتقييمات الخارجية او تدعيمها بدراسات التعثر في السداد.
- التغيرات غير المواتية القائمة أو المتوقعة في ظروف النشاط أو الظروف المالية أو الاقتصادية التي من الممكن أن تؤثر بشكل كبير على قدرة المقترض في الوفاء بالتزاماته المالية (مثل الزيادة الفعلية أو المتوقعة في أسعار الفائدة أو في معدلات البطالة).
- التغير الجوهري الفعلي او المتوقع في النتائج التشغيلية للمقترض (مثل: تدني الايرادات الحالية او المستقبلية، زيادة مخاطر التشغيل، نقص رأس المال العامل، انخفاض جودة الاصول او الرافعة المالية والسيولة) والذي يؤثر على قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته.
- الزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية الأخرى لنفس المقترض.
- التغير الجوهري الفعلي أو المتوقع في البيئة التنظيمية أو الاقتصادية أو التكنولوجية للمقترض مما يؤدي إلى تغير كبير في قدرته على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالديون (مثل انخفاض الطلب على منتجات المقترض بسبب التغير التكنولوجي).
- التغيرات الجوهرية في قيمة الضمان أو في جودة الضمانات أو التعزيزات الائتمانية من طرف ثالث والتي يمكن ان تؤثر سلبا على الحافز الاقتصادي للمقترض للوفاء بأقساط الدين وفقا لبرنامج السداد او التي من الممكن ان تؤثر ايضا على احتمال حدوث التعثر في السداد (على سبيل المثال: إذا انخفضت قيمة الضمانات بسبب انخفاض أسعار المنازل، فإن المقترضين قد يكون لديهم حافز أكبر للتخلف عن سداد الرهونات العقارية).
- التغير الهام في جودة الضمان المقدم من المساهمين إذا كان لديهم الرغبة والقدرة المالية في منع التعثر في السداد من خلال زيادة راس المال أو النقدية.
- التغيرات الجوهرية مثل انخفاض الدعم المالي من قبل الشركة القابضة أو أي شركة تابعة أخرى أو حدوث تغيير جوهري فعلي أو متوقع في جودة تعزيز الائتمان والتي من المتوقع أن تقلل من الحافز الاقتصادي للمقترض لسداد الدفعات المستحقة.
- التغيرات المتوقعة في توثيق القرض بما في ذلك الاخلال المتوقع بشروط العقد والذي قد يؤدي إلى التنازل عن التعهدات او الي اجراء تعديلات عليها، وكذلك القيام بطلب ضمانات اضافية أو اي تغييرات أخرى في الإطار التعاقدي للأداة المالية.
- التغير الجوهري في الأداء والسلوك المتوقع للمقترض، بما في ذلك التغيرات في حالة الدفع للمقترضين في المجموعة (على سبيل المثال: الزيادة المتوقعة في عدد أو مدى المدفوعات التعاقدية المتأخرة أو الزيادات الكبيرة المحتملة في عدد المقترضين ببطاقات الائتمان الذين من المتوقع أن يتجاوزوا أو يقتربوا من الحد الائتماني).
- التغيرات الكبيرة في سياسة المؤسسة المالية لإدارة الائتمان بالنسبة للأداة المالية (مثل: تبني مؤشرات جديدة للتغيرات في مخاطر الائتمان للأداة المالية، جعل ممارسات إدارة مخاطر الائتمان أكثر نشاطا أو تركيزا على إدارة الأداة، تعزيز التحكم والرقابة على الاداة المالية)
- المعلومات عن عدم القدرة على السداد في تواريخ الاستحقاق.

وتأسيسا على ما سبق يتضح أن عملية تتبع وتحديد ما إذا كانت هناك زيادات كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولي تعتبر أحد التحديات الرئيسية في تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS ٩ . حيث يمثل تقييم مدي وجود تدهور أو انخفاض كبير في جودة الائتمان الاساس في تحديد نقطة التحول بين متطلبات قياس المخصص بناء على خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرا أو خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الاداة المالية. ويلاحظ ايضاً عدم قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإلزام الوحدات الاقتصادية باستخدام مؤشرات محددة لتقييم التغيرات في مخاطر الائتمان وان ذلك سيتحدد في ضوء العديد من العوامل المرتبطة بخصائص

الأدوات المالية والمقترض ومدي تطور الوحدات الاقتصادية واساليب اداراتها لمخاطر الائتمان وكذلك درجة توافر البيانات الكمية والنوعية حول هذ المخاطر.

ثانياً: معايير المحاسبة المصرية المعدلة (٢٠١٩) ومتطلبات الاعتراف وقياس مخاطر الائتمان:

تناولت معايير المحاسبة المصرية المعدلة في عام ٢٠١٩ والصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (٦٩) مخاطر الائتمان المصرفي من خلال اضافة معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) بعنوان "الأدوات المالية" بما يتفق مع المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ IFRS من حيث ضوابط الاعتراف ومتطلبات القياس المحاسبي لها، وذلك حيث (وزارة الاستثمار، معيار المحاسبة المصري ٤٧، ٢٠١٩):

- يهدف هذا المعيار الي وضع مبادئ التقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية لتوفير معلومات مفيدة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية في تقديرهم لمبالغ وتوقيتات التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة.
- يتم تصنيف الاصول المالية ليتم قياسها لاحقا اما بالتكلفة المستهلكة او بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر او على اساس القيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر، وذلك اعتمادا على نموذج اعمال المنشأة لإدارة الاصول المالية وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي.
- تناول المعيار ٤٧ متطلبات قياس مخاطر الائتمان المصرفي من خلال إلزامه للمؤسسات المالية بإثبات مخصص خسارة مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة من الاصل المالي الذي تنطبق عليه متطلبات اضمحلال القيمة.
- يجب على المنشأة في كل تاريخ تقرير ان تقيس خسارة الاضمحلال للأداة المالية بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدي العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الاداة المالية قد ذادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الاولي.
- يتم قياس خسائر الاضمحلال بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا إذا لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير قد ذادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الاولي.
- يجب اعتبار التاريخ الذي تصبح فيه المنشأة طرفاً في ارتباط غير قابل للإلغاء هو تاريخ الاعتراف الاولي لأغراض تطبيق متطلبات الاضمحلال على الارتباطات بقروض وعقود الضمان المالي.
- يتم قياس خسارة الاضمحلال بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدي ١٢ شهراً من تاريخ التقرير الحالي، وذلك إذا ما كانت المنشأة قد قامت بقياس خسارة الاضمحلال بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدي عمر الأداة المالية في فترة التقرير السابقة ولكنها قررت في تاريخ التقرير الحالي انه لم تعد هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأداة.
- ينبغي ان يثبت ضمن الارباح او الخسائر مبلغاً مساوياً للخسائر الائتمانية (او عكس الخسائر) والذي يكون مطلوبا لتعديل خسارة الاضمحلال في تاريخ التقرير الي المبلغ الذي يجب ان يتم الاعتراف به وفقاً لهذا المعيار، وذلك على انه مكسب او خسارة الاضمحلال.
- يجب استخدام التغير في مخاطر الاخفاق في السداد الواقعة على مدي العمر المتوقع للأداة المالية بدلا من التغير في مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك عند القيام بتقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير المالي منذ الاعتراف الاولي. وان تأخذ المنشأة في الاعتبار المعلومات المعقولة والمؤيدة بدون تكلفة او جهد لا مبرر لهما، والتي تعد مؤشراً على زيادات جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الاولي.

وعلى ذلك يتضح قيام المعيار المصري رقم ٤٧ بتبني توجه المعيار الدولي ٩ IFRS بشأن الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة، وكذلك تصنيف الأصول المالية ليتم قياسها لاحقا إما بالتكلفة المستهلكة او بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر او على اساس القيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر.

٣/٢ قواعد الرقابة المصرفية بشأن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ IFRS لقياس مخاطر الائتمان:

يقوم المراقبون المصرفيون بدور هام في دعم التنفيذ الجيد والفعال للمعايير المحاسبية، ولديهم مصلحة قوية في تشجيع استخدام ممارسات سليمة لمخاطر الائتمان والمخصصات المتعلقة بها من قبل البنوك، وعلى جميع أصحاب المصلحة العمل معا لتحقيق هذا الهدف. فقد أثبتت الأزمات المالية أن ضعف جودة الائتمان وقصور ممارسات تقدير وقياس المخاطر الائتمانية لأغراض المحاسبة وكفاية رأس المال تعتبر من الأسباب الجوهرية لفشل البنوك. حيث يمكن أن يؤدي التأخير في تحديد والاعتراف وقياس التغيرات الجوهرية في مخاطر الائتمان إلى تفاقم مشاكل البنوك وإطالة أمدها مما يؤثر سلبا على كفاية رأس مال البنك ومخصصاته ويعرقل الادارة السليمة لهذه المخاطر (Bialkowska, ٢٠١٥, p. ١).

واستجابة للتوجه المتزايد نحو استخدام النماذج المحاسبية لخسائر الائتمان المتوقعة، أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS بعد اجراء مناقشات متعددة في ديسمبر ٢٠١٥ الارشادات الرقابية بشأن ممارسات مخاطر الائتمان المرتبطة بتطبيق محاسبة خسائر الائتمان المتوقعة وكيفية التفاعل والتكامل بين المنهج المحاسبي الجديد وكافة متطلبات الإطار التنظيمي لبازل ٣، وذلك لضمان عدم التعارض مع متطلبات انخفاض القيمة وفقا للمعيار الدولي ٩ IFRS. وتدعم لجنة بازل تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة دون أية متطلبات إضافية على مخصصات الخسارة المتوقعة لأغراض رأس المال التنظيمي بهدف توفير حوافز للبنوك لاتباع ممارسات سليمة لإدارة مخاطر الائتمان وتحقيق الاعتراف المبكر بالخسائر الائتمانية مقارنة بما كان يحدث في ظل تطبيق منهج الخسارة المحققة (PwC, ٢٠١٦, p. ٢).

وتتضمن الارشادات الرقابية إحدى عشر مبدأ عاماً لتحديد المتطلبات التنظيمية لممارسات إدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بتطبيق نماذج القياس المحاسبي لخسائر الائتمان المتوقعة سواء بالنسبة لمعايير المحاسبة الامريكية GAAP أو المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS. وتنقسم الي ثمانية مبادئ تتعلق بالتوجيهات التنظيمية للبنوك و ثلاثة مبادئ موجهة للجهات الرقابية فيما يتعلق بالتقييم الرقابي لممارسات إدارة مخاطر الائتمان ومحاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة وكفاية رأس المال ، ويمكن تناول القسم الأول من هذه المبادئ علي النحو التالي (BCBS, (٢٠١٥a, p. ١:

أولاً: مبادئ رقابية للبنوك بشأن ممارسات ادارة المخاطر المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة:

المبدأ الاول: مسؤوليات مجلس الإدارة والادارة العليا:

تتولى الإدارة العليا للبنوك مسؤولية ضمان سلامة ممارسات ادارة مخاطر الائتمان بما في ذلك الرقابة الداخلية الفعالة، وبما يتناسب مع حجم وطبيعة وتعقيدات تعرضات الإقراض، وذلك لتحديد المخصصات بشكل مستمر وفقا لسياسات وإجراءات البنك المعلنة والإطار المحاسبي المطبق والإرشادات الرقابية ذات الصلة. كما يجب تحديد أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة عن الحوكمة المصرفية بشكل واضح وتوثيقها كجزء من إطار الخسائر الائتمانية المتوقعة.

المبدأ الثاني: المنهجيات السليمة لخسائر الائتمان المتوقعة Sound Methodologies:

تتبني وتلتزم البنوك بمنهجيات سليمة لصياغة سياسات وضوابط لتقييم مستوي مخاطر الائتمان والقياس الموضوعي لمخصصات الخسائر المتوقعة لجميع تعرضات الإقراض. وكذلك الاخذ في الاعتبار كافة المعلومات الموثوقة والسيناريوهات المحتملة وعدم الاعتماد على اية اعتبارات ذاتية أو متحيزة لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة.

المبدأ الثالث: تصنيف وتجميع مخاطر الائتمان:

قيام البنوك بتصنيف تعرضات الإقراض على أساس الخصائص المشتركة لمخاطر الائتمان من خلال الاستناد الي جميع العوامل المستقبلية والاقتصادية ذات الصلة وبما يسمح بتتبع تغيراتها وما

يترتب على ذلك من تغيرات في تصنيفات تلك المخاطر. كما ينبغي على البنوك تحقيق الاتساق في التصنيفات الائتمانية لمخاطر الإقراض سواء بالنسبة لحسابات رأس المال التنظيمي او لأغراض التقرير المالي.

المبدأ الرابع: كفاية المخصصات:

أن يكون المبلغ الإجمالي للمخصصات بالبنوك كافياً وفقاً للمبادئ الأساسية للجنة بازل وبما يتوافق مع أهداف المتطلبات المحاسبية ذات الصلة، وذلك بغض النظر عما إذا كانت مكونات هذه المخصصات تم تحديدها على أساس جماعي أو فردي. وتوضح لجنة بازل أنه عندما لا يمكن استخدام المعلومات المستقبلية على مستوى التعرض الفردي، يجب وضع هذه المخاطر في مجموعات على اساس الخصائص المشتركة لمخاطر الائتمان ويتم تقييمها بشكل جماعي.

المبدأ الخامس: صلاحية نموذج خسائر الائتمان المتوقعة:

امتلاك البنوك لسياسات وإجراءات مطبقة للتأكد والتحقق المنتظم (سنويا على الأقل) من صحة النماذج الداخلية لتقدير مخاطر الائتمان. وبما أن تقييم مخاطر الائتمان قد ينطوي على استخدام الاحكام التقديرية فانه يتعين وجود طرف مستقل مسؤول عن المراجعة المستقلة لعملية التحقق من صحة النموذج المطبق.

المبدأ السادس: التقدير الموضوعي لجودة الائتمان:

يعتبر التقدير الموضوعي لجودة الائتمان امراً ضرورياً لقياس خسائر الائتمان المتوقعة خاصة في حالة الأخذ في الاعتبار المعلومات المستقبلية الموثوقة. وتدرك لجنة بازل أنه قد لا توجد دائما علاقة قوية إحصائيا بين تلك المعلومات ومخاطر الائتمان لبعض التعرضات، وأن الحكم التقديري المتميز سيكون حاسماً في تحديد المستوى المناسب للمخصص سواء على المستوي الفردي أو الجماعي، وذلك من أجل التنفيذ القوي لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة.

المبدأ السابع: البيانات المشتركة Common Data:

توفير البنوك لقاعدة قوية من الأدوات والبيانات والعمليات لتقدير وتسعير مخاطر الائتمان مع مراعاة الخسائر المتوقعة، حيث سيعزز ذلك موثوقية ومدي شفافية تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة لأغراض المحاسبة وكفاية رأس المال.

المبدأ الثامن: الإفصاح:

تعزيز التقارير المالية للبنك للشفافية والقابلية للمقارنة من خلال توفير معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب وتحسين الإفصاح عن تعرضات مخاطر الائتمان وممارسات التحوط لها. كما يتعين مراجعة سياسات الإفصاح بشكل منتظم للتأكد من أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ذات صلة بمخاطر البنك، وتركيز المنتجات، ومعايير الصناعة، وظروف السوق الحالية.

ونخلص مما سبق الي المسئولية الكاملة للإدارة العليا عن التنفيذ الجيد لإطار الخسائر الائتمانية المتوقعة، وأن تتماشى منهجية مخاطر الائتمان مع الأطر المتبعة من قبل البنوك للمحاسبة وإدارة رأس المال. بالإضافة الي استناد عمليات تصنيف الأصول المالية إلى الخصائص المشتركة والتغيرات الهامة في مخاطر الائتمان، والتأكيد على كفاية المخصصات وما إذا تم ادراج المعلومات المستقبلية الموثوقة، وكذلك أهمية الدور الأساسي للأحكام التقديرية الموضوعية في إطار الخسائر الائتمانية المتوقعة. كما يجب أن تخضع جميع عناصر الإطار لمراجعة مستقلة تتضمن النماذج والأحكام الائتمانية وكذلك مؤشرات تدهور الائتمان، وذلك في ظل توفير افصاحات مفصلة عن منهجية البنك لخسائر الائتمان المتوقعة، وإطار كفاية رأس المال.

ثانياً: مبادئ للجهات الرقابية لتقييم ممارسات ادارة المخاطر ومحاسبة خسائر الائتمان المتوقعة وكفاية راس المال للبنوك:

وتتعلق المبادئ الثلاثة الأخيرة بقيام الجهات الرقابية بتقييم ممارسات البنوك لإدارة المخاطر وقياس خسائر الائتمان المتوقعة وكفاية رأس المال، وذلك لضمان استعدادها وتطبيقها القوي للإطار المحاسبي الجديد، وذلك من خلال الالتزام بما يلي (BCBS, ٢٠١٥, p. ٢):

المبدأ التاسع: تقييم ممارسات إدارة مخاطر الائتمان:

يجب على المراقبين تقييم فعالية ممارسات ادارة المخاطر الائتمانية للبنك بشكل دوري، وذلك من خلال المراجعة الرقابية لوظائف تقييم مخاطر الاقراض والتوصية بالإجراءات التصحيحية عند الحاجة، مع ضرورة الاقتناع بتبني البنك لممارسات ائتمانية سليمة وانه يلتزم بتطبيقها.

المبدأ العاشر: تقييم تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة:

ويشير ذلك الي حتمية التأكد من أن الأساليب المستخدمة لتحديد المخصصات توفر قياساً سليماً لخسائر الائتمان المتوقعة وفقا للإطار المحاسبي المعمول به، وأن سياسات وممارسات البنك تتفق مع المبادئ الواردة في هذه الإرشادات الرقابية. وقد يستفيد المراقبون في هذا السياق من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون في مراجعة تقييم المخاطر الائتمانية ووظائف قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

المبدأ الحادي عشر: تقييم كفاية رأس المال:

يجب الاخذ في الاعتبار ممارسات مخاطر الائتمان عند تقييم الجهات الرقابية لمدي كفاية رأس مال البنوك، وكذلك النظر في كيفية تأثير السياسات المحاسبية وممارسات تقدير الخسائر الائتمانية على قياس أصول البنك وأرباحه وبالتالي وضعه ومركزه المالي.

وعلى ذلك يتضح أن هذه المبادئ سوف تؤدي إلى تغييرات جوهرية في الممارسات والسياسات ونظم الحوكمة القائمة، ولكن لا تزال هناك حاجة قوية الي تبني وجهة نظر توافقية بين القطاع المصرفي والهيئات التنظيمية والمراجعين الخارجيين وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين بشأن عدد من المواضيع الهامة مثل الاهمية النسبية وإدراج المعلومات المستقبلية والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان ، ولا سيما مع اقتراب الموعد النهائي لتطبيق المعايير الجديدة لخسائر الائتمان الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB.

ثالثاً: الإطار المقترح للامتثال للمبادئ الرقابية المتعلقة بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

استناداً على ما سبق، يري الباحث انه يمكن للبنوك الامتثال للمبادئ الرقابية المتعلقة بتطبيق نموذج خسارة الائتمان المتوقعة من خلال مجموعة من الإجراءات التنفيذية المقترحة والتي تنقسم الي ثلاث مراحل أساسية، وهي على النحو التالي:

جدول رقم (١)
الإجراءات التنفيذية للامتثال للمبادئ الرقابية المتعلقة بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

المبادئ الرقابية	المرحلة الاولي	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
مسؤوليات مجلس الإدارة	- التحديد الواضح للأدوار والمسؤوليات. - صياغة استراتيجية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان.	- اعداد إطار عمل الخسائر الائتمانية المتوقعة ونظام الرقابة الداخلية ومناقشته مع المراجعين. - تقديم الإدارة لخطة التنفيذ.	- اعتماد مجلس الإدارة لإطار خسائر الائتمان المتوقعة. - صياغة واعتماد الممارسات الملائمة لمخاطر الائتمان وعمليات الرقابة الداخلية لضمان التنفيذ الجيد.

المنهجيات السليمة لخسائر الائتمان المتوقعة	- تقييم المنهجية الحالية لخسائر الائتمان المتوقعة (والبيانات). - وضع خطة ومحاور تطوير المنهجية.	- صياغة منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة والاتفاق على منهج السيناريوهات المتعددة.	- تضمين وادراج تقييمات المخاطر الائتمانية ومنهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة في أطر المحاسبة ورأس المال التنظيمي.
تصنيف وتجميع مخاطر الائتمان	- تحديد نقاط الضعف في نظام تصنيف مخاطر الائتمان ومدي توافر البيانات. - وضع خطة المعالجة.	- تعزيز نظام التصنيف ومعالجة نقص البيانات. - الموافقة على اختيار مزود التصنيف الخارجي. - إعداد إطار تجميع وتصنيف الأصول ومناقشته مع المراجعين.	- استخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان. - الموافقة على إطار تجميع الأصول من قبل مجلس الإدارة.
كفاية المخصصات	- تحديد الاحتياجات من المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية عبر اساليب التقدير الفردية والجماعية. - تحديد خطة المعالجة.	- توثيق اسلوب تقدير المخصصات تمهيدا لتطبيقه بشكل متسق. - وضع إطار التعديلات المؤقتة ومناقشته مع المراجعين.	- اعتماد مجلس الإدارة لتوثيق تقديرات المخصصات. - ادراج وتطبيق إطار التعديلات المؤقتة
صلاحية نموذج خسائر الائتمان المتوقعة	- تقييم المنهج والأساليب المتبعة حاليا للتحقق من صلاحية نموذج خسائر الائتمان.	- وضع إطار للتحقق من صحة النموذج ومناقشته مع المراجع.	- تصديق مجلس الإدارة على إطار وإجراءات التحقق من صلاحية النموذج.
التقدير الموضوعي لجودة الائتمان	- تحديد المعلومات الموثوقة والداعمة (بما في ذلك المعلومات المستقبلية والعوامل الاقتصادية). - تحديد أوجه قصور المنهج الحالي لتقدير لجودة الائتمان.	- تعزيز وتحسين إطار تقييم جودة الائتمان ومناقشته مع المراجع. - الموافقة على منهج التوقعات الاقتصادية بما في ذلك منهج اختيار وتنفيذ السيناريوهات المتعددة.	- موافقة مجلس الإدارة على تحسينات إطار تقييم الائتمان. - التحديد الواضح للأدوار والمسؤوليات لضمان التقييم الموضوعي. - تفعيل منهج التوقعات الاقتصادية وارسال النتائج النهائية إلى مجلس الإدارة.
البيانات المشتركة	- دراسة متطلبات إطار خسائر الائتمان المتوقعة من بيانات وسياسات ونظم. - تقييم التناقضات والاختلافات بين متطلبات الأطر المحاسبية وأطر رأس المال التنظيمي.	- تحديد المتطلبات الجديدة للبيانات وكذلك مصادرها، واختيار المزود الخارجي لها في حالة الضرورة.	- استخدام بيانات وعمليات مخاطر الائتمان المشتركة عبر أطر المحاسبة وأطر رأس المال وتنقيحها على مدار التشغيل المتوازي.
الإفصاح	- صياغة وتحديد سياسات وطرق الإفصاح في ضوء المعايير الدولية (IFRS ٧). - توفير واستخدام الإفصاحات النوعية.	- الاتفاق على أساليب توفير البيانات والافصاح عنها. - نشر الإفصاحات الكمية والنوعية للفترة المالية.	- مراجعة وتنقيح الإفصاحات أثناء التشغيل وبعد اجراء المقارنات المرجعية والتغذية العكسية من أصحاب المصالح.

مخصصات الخسائر لمدة ١٢ شهراً	- تحديد مفهوم التعثر في ضوء المتطلبات التنظيمية والمحاسبية. - تحديد مجالات الاختلاف في نماذج القياس والتقرير المالي.	- وضع إطار لتطبيق الخسارة المتوقعة لمدة ١٢ شهرا وعلى مدي العمر المتوقع واعتماده من قبل مجلس الإدارة. - مناقشة المراجعين والجهات الرقابية بشأن إطار الخسارة المتوقعة.	- تطبيق إطار الخسارة المتوقعة ومتابعته من قبل الإدارة التنفيذية - ارسال التقارير الخاصة بنتائج التطبيق الي مجلس الإدارة.
تقييم الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان	- تحديد العوامل المؤثرة على مخاطر الائتمان. - تقييم نتائج التقدير الموضوعي لجودة الائتمان.	- اعتماد إطار وسياسات تقييم الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من قبل مجلس الإدارة.	- تنفيذ إطار وسياسات تقييم الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان والموافقة عليه من قيل المراجعين والجهات التنظيمية.

Adapted from: (Deloitte, ٢٠١٥, pp. ٣–٤)

وعلى ذلك يتضح ضرورة قيام البنوك بمراجعة ممارسات إدارة مخاطر الائتمان الحالية وأطر انخفاض القيمة ورأس المال كأولوية لتحديد أوجه القصور الرئيسية في البيانات والعمليات والسياسات والنظم والحوكمة. فضلاً عن وضع خطط وإجراءات تصحيحية والموافقة عليها من قبل الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة. كما يتطلب الامر ضرورة المناقشة والتفاعل مع المراجعين الداخليين والخارجيين والهيئات التنظيمية من أجل تعزيز التقدم في تنفيذ متطلبات المعيار IFRS ٩. وذلك حتى يتثنى لها تطبيق المبادئ الرقابية المتعلقة بتطبيق نموذج خسارة الائتمان المتوقعة.

رابعاً: الدراسة الميدانية

١/٤ منهجية البحث:

تتمثل منهجية الدراسة التطبيقية في تحديد كل من منهج البحث ونوع البيانات ومصدر الحصول عليها من وحدات المعاينة بمجتمع البحث، وكذلك تحديد أدوات التحليل الإحصائي المناسبة لأغراض التحليل واختبار الفروض في ضوء طبيعة وأنواع بيانات البحث، ومن ثم تم تناول النقاط الآتية:

١/١/٤ منهج البحث:

فرضت طبيعة مشكلة وأهداف وفروض البحث ضرورة توافر نوعين من البيانات، أحدهما بيانات أولية والأخرى بيانات ثانوية، حيث قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي القائم على استطلاع الرأي (البيانات الأولية). كما تم الاستعانة بالمنهج الكمي لدراسة وتحليل البيانات المنشورة بالقوائم المالية (البيانات الثانوية) المتعلقة بالقروض والتسهيلات الائتمانية للبنوك محل البحث.

وقد تم جمع البيانات الأولية اللازمة لمعالجة الجوانب التحليلية للبحث من خلال قيام الباحث بتصميم قائمة استبيان وُزعت على الادارات التالية (الإدارة العليا، إدارة المخاطر، إدارة الالتزام والحوكمة) بالبنوك محل البحث، فضلاً عن القيام بإعطاء أوزان ترجيحية لكل فقرة من الفقرات وفق مقياس ليكرت الثلاثي كالتالي:

التصنيف	نعم	غير متأكد	لا
الترميز	٣	٢	١

- مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث في جميع العاملين بالإدارات التالية (الإدارة العليا، إدارة المخاطر، إدارة الالتزام والحوكمة) بالمراكز الرئيسية للبنوك التجارية العاملة في مصر سواء بنوك عامة أو خاصة أو فروع لبنوك أجنبية. حيث يبلغ عدد البنوك التجارية ٣٨ بنكاً تجارياً موزعة على النحو التالي: بنوك عامة (٤ بنوك)، بنوك خاصة (٢٧ بنك)، فروع بنوك أجنبية (٧ بنوك).

- وحدة المعاينة:

تتمثل وحدة المعاينة (المستقصي منهم) في مسئولاً واحداً بكل ادارة من ادارات المخاطر، والالتزام والحوكمة، والإدارة العليا بالبنوك محل البحث، وذلك لعلاقتهم المباشرة والرئيسية بالقياس المحاسبي والتقييم المالي لمخاطر الائتمان بالبنوك التجارية، وبسبب أنهم فقط القادرون على توفير المعلومات المطلوبة بدقة وموضوعية . ويمكن عرض وحدات المعاينة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

توزيعات وحدات المعاينة (المستقصي منهم)

البنوك	الإدارة العليا	إدارة المخاطر	إدارة الالتزام والحوكمة	الإجمالي
بنوك تجارية عامة (٤ بنوك)	٤	٤	٤	١٢
بنوك تجارية مشتركة وخاصة (٢٨ بنك)	٢٧	٢٧	٢٧	٨١
فروع بنوك تجارية أجنبية (٧ بنوك)	٧	٧	٧	٢١
الإجمـــــــالي	٣٨	٣٨	٣٨	١١٤

وقد بلغت عدد القوائم الصحيحة التي تم إدخالها واختبارها إحصائياً ٩١ مفردة، حيث تمثل نسبة الردود السليمة ٨٠%.

- أساليب التحليل الإحصائي:

في ضوء طبيعة مشكلة البحث وأهدافه وفروضه، تم اختيار مجموعة من أساليب تحليل البيانات واختبار الفروض المتاحة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية SPSS وتم اختيار الأساليب التالية:

- معامل ارتباط ألفا كرونباخ Chronbach's Alpha للتحقق من درجة الاعتمادية والثبات في المقاييس متعددة المحتوى المستخدمة في البحث.
- النسب المئوية للتكرارات (percent Frequencies): تستخدم تلك الأدوات لتحديد عدد التكرارات لكل متغير من تساؤلات قائمة الاستقصاء، وتحديد الأهمية النسبية لكل متغير.
- المتوسط الحسابي (Mean): أحد أدوات التحليل الوصفي التي تستخدم لإعطاء صورة عامة متكاملة عن الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة.
- أسلوب تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي Test of Normality باستخدام اختبار كولموجروف – سميرنوف Kolmogorov – Smirnov.
- اختبار والكوكسون Wilcoxon Test لإيجاد الفروق بين عينتين غير مستقلتين بشأن نسب مخصصات القروض التي تحتفظ بها البنوك التجارية خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.
- أسلوب تحليل كروسكال والاس Kruskal – Wallis لتحديد الاختلاف بين الاختلافات المعنوية بين البنوك التجارية العاملة في مصر من حيث ملكيتها (عامة – خاصة – فروع اجنبية) بشأن محاور البحث الواردة بقائمة الاستقصاء.
- اسلوب التحليل العاملي Factor Analysis لتخفيض متغيرات كل محور من محاور قائمة الاستقصاء الي متغير واحد لكل محور وذلك لإيجاد المقياس الكلي للفروق المعنوية بين البنوك التجارية نتيجة اختلاف ملكيتها.

٢/٤ تفسير نتائج التحليل الاحصائي:

سوف يقوم الباحث في هذا الجزء بعرض وتحليل نتائج المعالجات الإحصائية التي أُجريتْ على البيانات الأولية، ومن ثم تحليل ومناقشة هذه النتائج تفصيلياً وكلياً وتحديد مستوى الدلالة الإحصائية لكل منها.

١/٢/٤ مقاييس الاعتمادية Reliability:

توضح مقاييس الاعتمادية مدي إمكانية الاعتماد على نتائج قائمة الاستقصاء، وذلك من خلال مقياس ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha ومعامل الصلاحية، ومن المتعارف عليه إحصائياً أن إحصائية الاختبار يجب ألا تقل عن ٠,٦ كحد أدني حتى يمكن الاعتماد على نتائج البحث. ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (٣)

نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس مدي اعتمادية وصلاحية نتائج قائمة الاستقصاء

محاور البحث	إجمالي عدد الحالات	عدد المتغيرات	معامل ألفا كرونباخ
مدي الالمام بمتطلبات تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار ٩ IFRS.	٩١	١١	٠,٦٥
مدي الادراك والالتزام بالمبادئ الرقابية بشأن ممارسات قياس خسائر الائتمان المتوقعة.	٩١	١٢	٠,٦٥
مدي إدراك والتزام الجهات الرقابية بقواعد الرقابة المصرفية المتعلقة بتقييم ممارسات وضوابط قياس خسائر الائتمان المتوقعة.	٩١	٥	٠,٦٩
قيمة ألفا الإجمالية	٩١	٢٨	٠,٦٦

ويتضح من الجدول السابق أن درجة الاعتمادية والصلاحية الإجمالية بين متغيرات البحث بلغت ٦٦%، وهي درجة إحصائية جيدة حيث تعكس اتساق هذه المتغيرات بالشكل الذي يؤيد الاعتماد على نتائج قائمة الاستقصاء، وتؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل التالية.

٢/٢/٤ توصيف متغيرات البحث (الإحصاءات الوصفية):

يتناول الباحث في هذا الجزء تحليل اجابات المستقصي منهم بشأن محاور البحث، وهي: متطلبات تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار IFRS ٩، المبادئ الرقابية بشأن ممارسات قياس خسائر الائتمان المتوقعة، قواعد الرقابة المصرفية المتعلقة بتقييم الجهات الرقابية لممارسات قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

١/٢/٢/٤ متطلبات تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار IFRS ٩:

سوف يتم بتحليل ودراسة اجابات المستقصي منهم حول مدي المام البنوك من حيث ملكيتها بمتطلبات نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، حيث يلخص الجدول التالي نتائج الإحصاءات الوصفية وخاصة التكرارات النسبية للإجابة بـ (نعم) وكذلك المتوسط الحسابي للتساؤلات التالية:

جدول رقم (٤)
الإحصاءات الوصفية لمدي الالمام بمتطلبات نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة

المتغيرات	بنوك عامة		بنوك خاصة		فروع اجنبية	
	متوسط حسابي	نسبة تكرارات	متوسط حسابي	نسبة تكرارات	متوسط حسابي	نسبة تكرارات
١.يتطلب معيار IFRS ٩ تصنيف الأصول المالية إلى ثلاث مراحل من مخاطر الائتمان (منتظمة – ذات مخاطر جوهرية - متعثرة) لغرض تقدير الخسائر المتوقعة.	٢,٦	%٨٠	٢,٩	%٨٦	٢,٩	%٨٧,٥
٢.يتم خلال المرحلة الأولى احتساب مخصص انخفاض القيمة لجميع الاصول المالية بغض النظر عن جودة الائتمان وعلى أساس الخسارة المتوقعة خلال فترة ١٢ شهراً.	٢,١	%٣٠	٢,٥	%٦٠	٢,٨	%٨١
٣.تنتقل الأصول المالية إلى المرحلة الثانية إذا كان هناك تدهوراً كبيرا في جودة الائتمان، أو إلى المرحلة الثالثة إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية ليست قابلة للاسترداد بشكل كامل في حال التعثر عن السداد.	٢,١	%٥٠	٢,٦	%٦٤,٦	٢,٥	%٦٢,٥
٤.يتم الاعتراف بمخصص انخفاض القيمة خلال المرحلتين الثانية والثالثة على أساس الخسائر المتوقعة خلال عمر الاداة المالية.	٢,٤	%٥٠	٢,٥	%٦٤,٦	٢,٣	%٣٧,٥
٥.يعتمد البنك عند احتساب احتمالات التعثر علي: - احتمالات التعثر المنشورة من قبل وكالات التصنيف الرئيسية الثلاث وهي (Moody's , Standard & Poor's, Fitch).	٢,٦	%٦٠	٢,٦	%٦٦	٢,٦	%٦٢,٥
- نماذج التعثر Default Models التي تستخدم أساليب توزيعات الخسائر الائتمانية Credit Default Swap (CDS) spread لحساب احتمالات التعثر داخلياً.	٢,٦	%٨٠	٢,٤	%٥٣,٨	٢,٤	%٥٠
- احتمالات التعثر على اساس معدل التعثر التاريخي على مدار من ٣ الي ٥ سنوات سابقة معدلة بالمعلومات المستقبلية المتوقعة لمؤشرات الاقتصاد الكلية متضمنة أثر اختبارات الضغوط ونتائجها.	٢,٤	%٦٠	٢,٤	%٥٥	٢,١	%٣٧,٥

٦.يقوم البنك عند تحديد المديونية عند التعثر بما يلي: - مراعاة المبالغ التي قد يتم استخدامها مستقبلا من الطرف المقابل كالجزء غير المستخدم من القروض والتسهيلات الائتمانية او المبالغ التي قد يتم سحبها من قبل الطرف المدين مستقبلا وبخلاف ذلك يتم اعتبار كامل التسهيلات على انه يمثل رصيد المديونية عند التعثر.	٢,٧	%٨٠	٢,٤	%٤٣	٢,١	%٣١
- مراعاة التسهيلات والالتزامات غير المباشرة.	٢,٩	%٩٠	٢,٣	%٣٧	٢,٤	%٥٠
- احتساب قيمة المديونية عند التعثر من خلال قيمة القرض بعد استبعاد القيمة العادلة للضمانات المالية.	٢,٥	%٥٠	٢,١	%٣١	٢,٣	%٣٧,٥
٧.يتم في ضوء مقررات بازل تطبيق معدل ٤٥% على الاقل عند حساب معدل الخسارة عند التعثر للقروض والتسهيلات الائتمانية وادوات الدين.	٢,٨	%٩٠	٢,٣	%٤٣	٢,٣	%٤٤
المتوسط الكلي	٢,٥	%٦٥	٢,٤٥	%٥٥	٢,٤	%٥٣

من استقراء الاحصاءات الموضحة بالجدول السابق يمكن الاشارة الي ما يلي:

- تتباين البنوك التجارية من حيث ملكيتها بشأن احتساب مخصص انخفاض القيمة لجميع الاصول المالية خلال المرحلة الاولي بغض النظر عن جودة الائتمان وعلى أساس الخسارة المتوقعة خلال فترة ١٢ شهراً. حيث اتضح ان البنوك العامة هي الاقل وذلك بمتوسط حسابي ٢,١ ونسبة تكرارات ٣٠% فقط مقارنة بمتوسط حسابي ٢,٥ ونسبة تكرارات ٦٠% للبنوك الخاصة وكذلك متوسط حسابي ٢,٨ ونسبة تكرارات ٨١% للفروع البنوك الاجنبية.
- اعتماد البنوك التجارية رغم اختلاف ملكيتها على الطرق الثلاثة محل الدراسة بشأن احتساب احتمال التعثر، وان كانت البنوك العامة تميل أكثر الي استخدام نماذج التعثر التي تستخدم أساليب توزيعات الخسائر الائتمانية بمتوسط حسابي ٢,٦ ونسبة تكرارات ٨٠%. في حين نجد ان كلا من البنوك الخاصة وفروع البنوك الاجنبية تعتمد أكثر على احتمالات التعثر المنشورة من قبل وكالات التصنيف الرئيسية الثلاث (Fitch, Standard & Poor's , Moody's) بمتوسط حسابي ٢,٦ لكل منهما وبنسبة تكرارات ٦٦% للبنوك الخاصة ونسبة ٦٢,٥% للفروع الاجنبية.
- تختلف البنوك التجارية من حيث ملكيتها بشأن مراعاة التسهيلات والالتزامات غير المباشرة عند تحديد المديونية عند التعثر. حيث كانت البنوك العامة الاكثر ادراكا لهذا المتطلب بمتوسط حسابي ٢,٩ ونسبة تكرارات ٩٠% مقارنة بالبنوك الخاصة التي كانت اقل واعيا بمتوسط حسابي ٢,٣ ونسبة تكرارات ٣٧%.
- تعتبر البنوك العامة الاكثر الماما بتطبيق معدل ٤٥% على الاقل عند حساب معدل الخسارة عند التعثر للقروض والتسهيلات الائتمانية وادوات الدين، وذلك بمتوسط حسابي ٢,٨ ونسبة تكرارات ٩٠%.
- استنادا الي حداثة متطلبات نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، تمتلك البنوك التجارية بشكل عام مستوي معرفة جيد لهذه المتطلبات بمتوسطات حسابية كلية ٢,٥ و٢,٤٥ و٢,٤ وكذلك بنسبة تكرارات كلية ٦٥% و٥٥% و٥٣% بالنسبة للبنوك العامة والخاصة وفروع البنوك الاجنبية على التوالي.

وعلى ذلك يؤكد الباحث علي حاجة البنوك التجارية العاملة في مصر الي المزيد من الوعي بالمتطلبات الجديدة لانخفاض قيمة الاصول المالية والتي يجب الالتزام بتطبيقها والافصاح عن مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في التقارير المالية لسنة ٢٠١٩ وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري.

٢/٢/٢/٤ المبادئ الرقابية حول ممارسات قياس خسائر الائتمان المتوقعة:

لتحديد مدي التزام البنوك التجارية العاملة في مصر بالتوجيهات والارشادات الرقابية بشأن ممارسات قياس خسائر الائتمان، يمكن عرض الاحصاءات الوصفية المتعلقة بذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٥)
الإحصاءات الوصفية لمدي الادراك والالتزام بالمبادئ الرقابية لممارسات قياس خسائر الائتمان المتوقعة

المتغيرات	بنوك عامة		بنوك خاصة		فروع اجنبية	
	متوسط حسابي	نسبة تكرارات	متوسط حسابي	نسبة تكرارات	متوسط حسابي	نسبة تكرارات
١. تتولى الإدارة العليا للبنك مسؤولية ضمان سلامة ممارسات ادارة مخاطر الائتمان بما في ذلك الرقابة الداخلية الفعالة، وبما يتناسب مع حجم وطبيعة وتعقيدات تعرضات الإقراض.	٢,٨	%٩٠	٢,٩	%٨٧,٧	٢,٧	%٦٨,٨
٢. يتم تحديد أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة عن الحوكمة المصرفية بشكل واضح وتوثيقها كجزء من إطار الخسائر الائتمانية المتوقعة.	٢,٥	%٥٠	٢.٧	%٦٦	٢,٥	%٦٢,٥
٣. يتبني البنك منهجيات سليمة لصياغة سياسات وضوابط لتقييم مستوي مخاطر الائتمان والقياس الموضوعي والدقيق لمخصصات الخسائر المتوقعة لجميع تعرضات الإقراض.	٢,٥	%٧٠	٢,٧	%٧٦,٩	٢,٥	%٥٦
٤. يتم مراعاة كافة المعلومات الموثوقة والسيناريوهات المحتملة وعدم الاعتماد على اية اعتبارات ذاتية أو متحيزة لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة.	٢,٤	%٦٠	٢,٧	%٧٥	٢,٦	%٦٨,٨
٥. يقوم البنك بتصنيف تعرضات الإقراض على أساس الخصائص المشتركة لمخاطر الائتمان من خلال الاستناد الي جميع العوامل المستقبلية والاقتصادية ذات الصلة وبما يسمح بتتبع تغيراتها وما يترتب على ذلك من تغيرات في تصنيفات تلك المخاطر.	٢,٢	%٤٠	٢,٧	%٧٨,٥	٢,٣	%٥٠
٦. ينبغي على البنك تحقيق الاتساق في التصنيفات الائتمانية لمخاطر الإقراض سواء بالنسبة لحسابات رأس المال التنظيمي او لأغراض التقرير المالي.	٢,٤	%٦٠	٢,٤	%٥٢	٢,٢	%٣٧,٥

٧. يحتفظ البنك بمبلغ إجمالي كافيا للمخصصات وفقا للمبادئ الاساسية للجنة بازل وبما يتوافق مع أهداف المتطلبات المحاسبية ذات الصلة، وذلك بغض النظر عما إذا كانت مكونات هذه المخصصات تم تحديدها على أساس جماعي أو فردي.	٢,٢	%٤٠	٢,٦	%٦٦	٢,٢	%٣٧,٥
٨. يمتلك البنك سياسات وإجراءات مطبقة للتأكد والتحقق المنتظم (سنويا على الأقل) من صحة النماذج الداخلية لتقدير مخاطر الائتمان.	٢,٨	%٨٠	٢,٤	%٥٠,٨	٢,٣	%٣١
٩. يوجد طرف مستقل مسؤول عن مراجعة عملية التحقق من صحة النموذج الداخلي المطبق لتقييم مخاطر الائتمان نظرا لان هذا التقييم قد ينطوي على استخدام الاحكام التقديرية.	٢,٦	%٧٠	٢,٤	%٥٣,٨	٢,٧	%٦٨,٨
١٠. يعتبر التقدير الموضوعي لجودة الائتمان امراً ضرورياً لقياس خسائر الائتمان المتوقعة خاصة في حالة الاخذ في الاعتبار المعلومات المستقبلية الموثوقة.	٢,٥	%٦٠	٢,٤	%٥٢	٢,٤	%٤٣,٨
١١. يوفر البنك قاعدة قوية من الأدوات والبيانات والعمليات لتقدير وتسعير مخاطر الائتمان، حيث يعزز ذلك موثوقية وشفافية تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة لأغراض المحاسبة وكفاية رأس المال.	٢,٤	%٤٠	٢,٢	%٢٣	٢,٥	%٦٨,٨
١٢. تعزز التقارير المالية الشفافية والقابلية للمقارنة من خلال توفير معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب وتحسين الإفصاح عن تعرضات مخاطر الائتمان وممارسات التحوط لها.	٢,٦	%٨٠	٢,٤	%٥٠,٨	٢,٦	%٦٨,٨
المتوسط الكلي	٢,٤٩	%٦٢	٢,٥٤	%٦١	٢,٤٦	%٥٥

وتشير النتائج المستخلصة من التحليل الوصفي للمتغيرات الموضحة بالجدول السابق إلى ما يلي:

- اكدت البنوك التجارية على قيام الإدارة العليا بمسؤولية ضمان سلامة ممارسات ادارة مخاطر الائتمان بما في ذلك الرقابة الداخلية الفعالة، وبما يتناسب مع حجم وطبيعة وتعقيدات تعرضات الإقراض. وذلك بمتوسطات حسابية (٢,٨، ٢,٩، ٢,٧) ونسبة تكرارات (٩٠%، ٨٧,٧%، ٦٨,٨%) للبنوك العامة والخاصة وفروع البنوك الاجنبية على التوالي.
- تتباين البنوك التجارية من حيث ملكيتها بشأن تصنيف تعرضات الإقراض على أساس الخصائص المشتركة لمخاطر الائتمان من خلال الاستناد الى جميع العوامل المستقبلية والاقتصادية ذات الصلة وبما يسمح بتتبع تغيراتها وما يترتب على ذلك من تغيرات في تصنيفات تلك المخاطر. حيث كانت البنوك الخاصة الاكثر التزاما بمتوسط حسابي ٢,٧ ونسبة تكرارات ٧٨,٥% وذلك على عكس البنوك العامة التي كانت اقل التزاما بمتوسط حسابي ٢,٢ ونسبة تكرارات ٤٠%.
- تختلف البنوك التجارية من حيث الملكية بشأن الاحتفاظ بمبالغ كافية للمخصصات وفقا للمبادئ الاساسية للجنة بازل وبما يتوافق مع أهداف المتطلبات المحاسبية ذات الصلة، وذلك بغض النظر عما

إذا كانت مكونات هذه المخصصات تم تحديدها على أساس جماعي أو فردي. حيث كانت البنوك الخاصة هي الاكثر احتفاظا بمبالغ كافية للمخصصات وذلك بمتوسط حسابي ٢,٦ ونسبة تكرارات ٦٦% وذلك مقارنة بمتوسط حسابي ٢,٢ لكل من البنوك العامة وفروع البنوك الاجنبية ونسبة تكرارات (٤٠%، ٣٧,٥%) لكل منها على التوالي.

وهذا ما تؤكده ايضا نسب المخصصات المحتفظ بها من قبل البنوك التجارية المصرية لعام ٢٠١٨. حيث نجد ان البنوك الخاصة مثل بنك قناة السويس والبنك التجاري الدولي احتفظت بنسب مخصصات تقدر بـ (١٧,٨%، ١٢,٩%) على التوالي. في حين ان البنوك العامة متمثلة في البنك الاهلي المصري وبنك مصر قد احتفظت بنسبة مخصصات (٤,٧%، ٣,٥%) على التوالي، وكذلك فروع البنوك الاجنبية مثل بنك القطري الوطني وبنك الكويت الوطني والتي احتفظت بنسب مخصصات (٣,٩%، ١,٩%) على التوالي.

- تلتزم البنوك التجارية على اختلاف ملكيتها بشكل عام بالتوجيهات والارشادات الرقابية المتعلقة بممارسات قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك بمتوسطات حسابية كلية (٢,٤٩، ٢,٥٤، ٢,٤٦) وكذلك بنسبة تكرارات كلية (٦٢%، ٦١%، ٥٥%) بالنسبة للبنوك العامة والخاصة وفروع البنوك الاجنبية على التوالي.

٣/٢/٢/٤ قواعد الرقابة المصرفية بشأن قيام الجهات الرقابية بتقييم ضوابط قياس خسائر الائتمان المتوقعة:

بعد الوقوف على مدي التزام البنوك بالتوجيهات والارشادات الرقابية المتعلقة بممارسات قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، سوف يتم القيام بتحليل اجابات المستقصي منهم حول مدي قيام الجهات الرقابية بالالتزام بقواعد الرقابة المصرفية المتعلقة بتقييم ضوابط قياس خسائر الائتمان المتوقعة. ويلخص الجدول التالي نتائج الإحصاءات الوصفية حول التساؤلات التالية:

جدول رقم (٦)

الإحصاءات الوصفية لمدي التزام الجهات الرقابية بقواعد الرقابة المصرفية لتقييم ضوابط قياس خسائر الائتمان المتوقعة

المتغيرات	بنوك عامة		بنوك خاصة		فروع اجنبية	
	متوسط حسابي	نسبة التكرارات	متوسط حسابي	نسبة التكرارات	متوسط حسابي	نسبة التكرارات
١. تقوم الجهات الرقابية بتقييم فعالية ممارسات تحديد وقياس المخاطر الائتمانية للبنك بشكل دوري، وذلك من خلال المراجعة الرقابية لوظائف تقييم مخاطر الاقراض والتوصية بالإجراءات التصحيحية عند الحاجة.	٣	%١٠٠	٢,٩	%٩٣,٨	٢,٨	%٨٧,٥
٢. تسعي الجهات الرقابية للتأكد من قيام البنك بتبني ممارسات ائتمانية سليمة والالتزام بتطبيقها.	٢,٥	%٦٠	٢,٨	%٨١,٥	٢,٧	%٦٨,٨
٣. تقوم الجهات الرقابية بالتأكد من ان الأساليب المستخدمة لتحديد المخصصات توفر قياسا موضوعيا لخسائر الائتمان المتوقعة وفقا للإطار المحاسبي المعمول به، وأن سياسات وممارسات البنك تتفق مع المبادئ والإرشادات الرقابية.	٢,٥	%٦٠	٢,٧	%٧٥	٢,٤	%٥٠

٤. تستفيد الجهات الرقابية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون في مراجعة تقييم المخاطر الائتمانية ووظائف قياس خسائر الائتمان المتوقعة.	٢,٣	%٥٠	٢,٥	%٥٥	٢,٣	%٣٧,٥
٥. تأخذ الجهات الرقابية في الاعتبار ممارسات قياس مخاطر الائتمان عند تقييمها لمدي كفاية رأس مال البنك، وكذلك كيفية تأثير السياسات المحاسبية وممارسات تقدير الخسائر الائتمانية على قياس أصول البنك وأرباحه وبالتالي مركزه المالي.	٢,٦	%٨٠	٢,٥	%٤٩	٢,١	%٢٥
المتوسط الكلي	٢,٥٨	%٧٠	٢,٦٨	%٧١	٢,٤٦	%٥٤

ويتضح من الاحصاءات الوصفية المبينة في الجدول السابق ما يلي:

- تأكيد البنوك التجارية على تقييم الجهات الرقابية لفعالية ممارسات تحديد وقياس المخاطر الائتمانية بشكل دوري، وذلك من خلال المراجعة الرقابية لوظائف تقييم مخاطر الاقراض والتوصية بالإجراءات التصحيحية عند الحاجة. وذلك بمتوسطات حسابية (٣، ٢,٩، ٢,٨) ونسبة تكرارات (١٠٠%، ٩٣,٨%، ٨٧,٥%) للبنوك العامة والخاصة وفروع البنوك الاجنبية على التوالي.
- تباينت البنوك التجارية من حيث ملكيتها بشأن مراعاة الجهات الرقابية لممارسات قياس مخاطر الائتمان عند تقييمها لمدي كفاية رأس المال، وكذلك كيفية تأثير السياسات المحاسبية وممارسات تقدير الخسائر الائتمانية على قياس أصول البنك وأرباحه وبالتالي مركزه المالي. حيث اكدت البنوك العامة على قيام الجهات الرقابية بذلك بمتوسط حسابي ٢,٦ ونسبة تكرارات ٨٠% مقارنة بمتوسط حسابي ٢,١ ونسبة تكرارات ٢٥% فقط بالنسبة لفروع البنوك الاجنبية.
- اشارت البنوك التجارية على اختلاف ملكيتها بشكل عام الي التزام الجهات الرقابية بقواعد الرقابة المصرفية المتعلقة بتقييم ضوابط قياس خسائر الائتمان المتوقعة، وذلك بمتوسطات حسابية كلية (٢,٥٨، ٢,٦٨، ٢,٤٦) وكذلك بنسبة تكرارات كلية (٧٠%، ٧١%، ٥٤%) بالنسبة للبنوك العامة والخاصة وفروع البنوك الاجنبية على التوالي.

٣/٤ نتائج اختبارات الفروض:

يهدف الباحث في هذا السياق الي استخدام أدوات التحليل الإحصائي المناسبة لمعالجة البيانات التي تم تجميعها، بغرض اختبار الفروض الاحصائية للبحث.

١/٢/٢ نتائج اختبار والكوكسون لعينتين غير مستقلتين (Wilcoxon Test):

قام الباحث باستخدام اختبار ولكوكسون لاختبار مدي وجود اختلافات معنوية بين نسب مخصصات اضمحلال الائتمان نتيجة التبني الاولي لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية المصرية. وللقيام بذلك تم الاعتماد على البيانات المالية للقروض والتسهيلات الائتمانية والمخصصات المرتبطة بها لاثني عشرا بنكاً تجارياً عاملاً في مصر من واقع القوائم المالية المنشورة خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. وقبل القيام بإجراء اختبار والكوكسون لعينتين غير مستقلتين يجب تحديد مدي تبعية البيانات المالية للتوزيع الطبيعي من خلال استخدام اختبار Kolmogorov – Smirnov. ويعرض الجدول التالي لنتائج هذا الاختبار.

جدول (٧)
نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (كولموجروف – سميرنوف)
لنسب مخصصات خسائر القروض

المتغيرات	قيمة Z K-S (Z)	مستوي الدلالة Sig.(P.value)
نسب المخصصات عام ٢٠١٧	٠,٢٨	٠,٠١
نسب المخصصات عام ٢٠١٨	٠,٢٢	٠,١١

وعلى ذلك يتضح عدم تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة مستوي المعنوية (٠,٠١) لعام ٢٠١٧ وهي اقل من مستوي المعنوية (٠,٥). وبالتالي يجب الاعتماد على أحد الاختبارات الاحصائية اللامعلمية لتحديد وجود اختلافات معنوية بين نسب المخصصات محل الدراسة. وعلى ذلك فقد تم استخدام اختبار والكوكسون Wilcoxon Test لعينتين غير مستقلين. وتتمثل نتائج هذا الاختبار فيما يلي:

جدول (٨)
نتائج اختبار والكوكسون لعينتين غير مستقلتين (Wilcoxon Test)
بشأن نسب مخصصات خسائر القروض في ظل تبني نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة

متوسط الرتب		احصائية الاختبار (Z)	الاحتمال Sig. (P. Value)
الاشارات الموجبة	الاشارات السالبة		
٢	٧,٤	٢,٧٥ -	٠,٠٠٦

ويتضح مما تقدم ان قيمة احصائية الاختبار (Z) بلغت (-٢,٧٥) بمستوى معنوية (٠,٠٠٦) وهو اقل من مستوي المعنوية (٠,٠٥) ومن ثم توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين نسب مخصصات خسائر القروض ما بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ نتيجة التحول الاولي لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة. والذي تمثل في تكوين احتياطي مخاطر المعيار ٩ IFRS بواقع ١% من اجمالي قيمة المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافي ارباحها بعد الضريبة وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري لعام ٢٠١٨. حيث استهدف البنك المركزي بذلك العمل على تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة في حجم المخصصات نتيجة اتباع اسلوب المخاطر الائتمانية المتوقعة، على ان يكون تطبيق نموذج الخسارة المتوقعة بشكل كامل بداية من عام ٢٠١٩.

ويلاحظ ايضا ان متوسط الرتب السالبة (٧,٤) أكبر من متوسط الرتب الموجبة (٢) مما يعني ان متوسط نسب المخصصات لعام ٢٠١٧ أكبر من متوسط نسب المخصصات لعام ٢٠١٨. ولعل ذلك يرجع الي ان البنوك التجارية تميل الي تخفيض قيمة المخصصات بسبب التزامها في المقابل بتكوين احتياطي مخاطر المعيار ٩ IFRS. وهذا ما قد يشير الي قلق مسئولي البنوك التجارية من التأثير الكبير المتوقع للنموذج الجديد علي زيادة قيمة مخصصات القروض والتسهيلات الائتمانية في السنوات القادمة وبالتالي تخفيض قيم الارباح السنوية للبنوك. وعلى ذلك يري الباحث ضرورة قيام البنك المركزي المصري بمراجعة اجراءات وسياسات احتساب مخصصات القروض والتسهيلات بالبنوك التجارية لعام ٢٠١٨ والوقوف على اسباب انخفاضها مقارنة بعام ٢٠١٧ والتحقق من مدي موضوعية تلك الاسباب.

٢/٢/٢ نتائج اختبار كروسكال – والاس واختبار التحليل العاملي:

تم استخدام اختبار Kruskal - Wallis لاختبار مدي وجود اختلافات معنوية بين اجابات المستقصي منهم (مسؤولي كل من: الادارة العليا ـ ادارة المخاطر – ادارة الالتزام والحوكمة) بالبنوك التجارية العاملة في مصر حول محاور قائمة الاستقصاء، والتي تُعزي إلى اختلاف ملكية البنوك (عامة – خاصة – فروع اجنبيه) محل البحث. كما تم الاعتماد على التحليل العاملي Factor Analysis

لتخفيض متغيرات كل محور من محاور قائمة الاستقصاء الي متغير واحد لكل محور وذلك لإيجاد المقياس الكلي للفروق المعنوية بين البنوك التجارية.

ولكن يجب قبل ذلك تحديد مدي تبعية البيانات التي تم تجميعها للتوزيع الطبيعي، وذلك من خلال اخضاع هذه البيانات لاختبار Shapiro-Wilk. وقد تمثلت نتائج هذا الاختبار على النحو التالي:

جدول (٩)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro-Wilk) لإجابات المستقصي منهم

محاور البحث	قيمة Z K-S (Z)	مستوي الدلالة Sig.(P.value)
مدي الالمام بمتطلبات تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار IFRS ٩.	٠,٩٦	٠,٠٤
مدي الادراك والالتزام بالمبادئ الرقابية بشأن ممارسات قياس خسائر الائتمان المتوقعة.	٠,٩٤	٠,٠٠
مدي إدراك والتزام الجهات الرقابية بقواعد الرقابة المصرفية المتعلقة بتقييم ممارسات وضوابط قياس خسائر الائتمان المتوقعة.	٠,٧٩	٠,٠٠

ويتضح بذلك ان مستوي المعنوية لجميع اجابات المستقصي منهم بشأن محاور البحث الواردة بقائمة الاستقصاء اقل من (٠,٠٥) وبالتالي عدم تبعية هذه الاجابات للتوزيع الطبيعي. وهذا ما يشير الي حتمية الاعتماد على أحد الاختبارات الاحصائية اللامعلمية لاختبار الفروض الاحصائية محل البحث. وبذلك تم استخدام اختبار Kruskal - Wallis لتحديد الاختلافات المعنوية بين ثلاث مجموعات مستقلة أو أكثر، وقد تم استخدام هذا الاختبار عند مستوي معنوية ٥%.

١/٢/٢/٢ مدي الالمام بمتطلبات تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار IFRS ٩:

يتناول الباحث فيما يلي عرض وتحليل نتائج اختبار Kruskal - Wallis لإجابات المستقصي منهم لاختبار صحة الفرض المتعلق بمتطلبات تطبيق نموذج خسارة الائتمان المتوقعة بالبنوك التجارية المصرية، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١٠)

نتائج اختبار Kruskal – Wallis بشأن متطلبات نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة

المتغيرات	متوسط الرتب			احصائية الاختبار	الاحتمال Sig. (P. Value)
	بنوك عامة	بنوك خاصة	فروع اجنبية		
١. يتطلب معيار IFRS ٩ تصنيف الأصول المالية إلى ثلاث مراحل من مخاطر الائتمان (منتظمة – ذات مخاطر جوهرية - متعثرة) لغرض تقدير الخسائر المتوقعة.	٤٢,٣	٤٦,٣	٤٦,٩	٠,٦٢	٠,٧٤
٢. يتم خلال المرحلة الأولى احتساب مخصص انخفاض القيمة لجميع الاصول المالية بغض النظر عن جودة الائتمان وعلى أساس الخسارة المتوقعة خلال فترة ١٢ شهراً.	٣١,٧	٤٥,٧	٥٦,٣	٧,٢	٠,٠٣
٣. تنتقل الأصول المالية إلى المرحلة الثانية إذا كان هناك تدهوراً كبيرا في جودة الائتمان، أو إلى المرحلة الثالثة إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية	٣٥,٥	٤٧,٣	٤٧,٤	٢,٥	٠,٢٩

للأصول المالية ليست قابلة للاسترداد بشكل كامل في حال التعثر عن السداد.					
٤. يتم الاعتراف بمخصص انخفاض القيمة خلال المرحلتين الثانية والثالثة على أساس الخسائر المتوقعة خلال عمر الاداة المالية.	٤٢,٩	٤٨,٣	٣٨,٥	٢,٥	٠,٢٩
٥. يعتمد البنك عند احتساب احتمالات التعثر علي: - احتمالات التعثر المنشورة من قبل وكالات التصنيف الرئيسية الثلاث وهي (Moody's , Fitch, Standard & Poor's).	٤٤,٤	٤٦,٤	٤٥,٥	٠,٠٨	٠,٩٦
- نماذج التعثر Default Models التي تستخدم أساليب توزيعات الخسائر الائتمانية Credit Default Swap (CDS) spread لحساب احتمالات التعثر داخلياً.	٥٤,١	٤٥,٣	٤٣,٨	١,٤	٠,٥
- احتمالات التعثر على اساس معدل التعثر التاريخي على مدار من ٣ الي ٥ سنوات سابقة معدلة بالمعلومات المستقبلية المتوقعة لمؤشرات الاقتصاد الكلية متضمنة أثر اختبارات الضغوط ونتائجها.	٤٨,٢	٤٧,٥	٣٨,٧	١,٨	٠,٤
٦. يقوم البنك عند تحديد المديونية عند التعثر بما يلي: - مراعاة المبالغ التي قد يتم استخدامها مستقبلا من الطرف المقابل كالجزء غير المستخدم من القروض والتسهيلات الائتمانية او المبالغ التي قد يتم سحبها من قبل الطرف المدين مستقبلا وبخلاف ذلك يتم اعتبار كامل التسهيلات على انه يمثل رصيد المديونية عند التعثر.	٦٠	٤٦	٣٧,١	٥,٨	٠,٥٤
- مراعاة التسهيلات والالتزامات غير المباشرة.	٦٦,٨	٤٢,٣	٤٨,٢	٩,٥	٠,٠١
- احتساب قيمة المديونية عند التعثر من خلال قيمة القرض بعد استبعاد القيمة العادلة للضمانات المالية.	٥٦,٣	٤٣,٦	٤٩,٤	٢,٩	٠,٢٤
٧. يتم في ضوء مقررات بازل تطبيق معدل ٤٥% على الاقل عند حساب معدل الخسارة عند التعثر للقروض والتسهيلات الائتمانية وادوات الدين.	٦٣,٢	٤٣,٨	٤٤,٣	٥,٨	٠,٠٦
المقياس الكلي	٤٠,٧	٤٥,٨	٥٠,٣	٠,٨٤	٠,٦٦

نلاحظ من نتائج اختبار Kruskal-Wallis للمتغيرات المتعلقة بمدي الالمام بمتطلبات نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة ان قيمة مستوي المعنوية لبعض المتغيرات اقل من (٠,٠٥) وهي: المتغير المتعلق باحتساب مخصص انخفاض القيمة لجميع الاصول المالية بغض النظر عن جودة الائتمان وعلى أساس الخسارة المتوقعة خلال فترة ١٢ شهراً، وذلك بمستوي معنوية (٠,٠٣)؛ المتغير الخاص بمراعاة التسهيلات والالتزامات غير المباشرة لتحديد المديونية عند التعثر، وذلك بمستوي معنوية (٠,٠١). وبالتالي يتضح وجود اختلافات معنوية بين البنوك التجارية من حيث ملكيتها بشأن هذين المتغيرين.

في حين ان مستوي المعنوية لباقي المتغيرات أكبر من مستوي معنوية (٠,٠٥) وبالتالي لا توجد اختلافات معنوية بين البنوك التجارية من حيث ملكيتها بالنسبة لهذه المتغيرات. كما نلاحظ ان قيمة المقياس الكلي لمستوي المعنوية لجميع المتغيرات بلغ قيمته (٠,٦٦) واحصائية اختبار (٠,٨٤). وهو ما يشير الي عدم وجود اختلافات معنوية بين البنوك التجارية استنادا الي اختلاف ملكيتها بشأن مدي الالمام بمتطلبات تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار IFRS ٩.

٢/٢/٢/٢ مدي الادراك والالتزام بالمبادئ الرقابية لممارسات قياس خسائر الائتمان المتوقعة:

يعرض البحث فيما يلي لنتائج اختبار Kruskal – Wallis لإجابات المستقصي منهم حول مدي إدراك والتزام البنوك التجارية بالتوجيهات والضوابط الرقابية المتعلقة بممارسات قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١١)

نتائج اختبار Kruskal – Wallis بشأن المبادئ الرقابية لممارسات قياس خسائر الائتمان المتوقعة

المتغيرات	متوسط الرتب			احصائية الاختبار	الاحتمال Sig. (P. Value)
	بنوك عامة	بنوك خاصة	فروع اجنبية		
١. تتولى الإدارة العليا للبنك مسؤولية ضمان سلامة ممارسات ادارة مخاطر الائتمان بما في ذلك الرقابة الداخلية الفعالة، وبما يتناسب مع حجم وطبيعة وتعقيدات تعرضات الإقراض.	٤٧,٩	٤٧,٤	٣٩,١	٣,٤	٠,١٨
٢. يتم تحديد أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة عن الحوكمة المصرفية بشكل واضح وتوثيقها كجزء من إطار الخسائر الائتمانية المتوقعة.	٤٠,٥	٤٧,٤	٤٣,٩	١	٠,٦١
٣. يتبني البنك منهجيات سليمة لصياغة سياسات وضوابط لتقييم مستوي مخاطر الائتمان والقياس الموضوعي والدقيق لمخصصات الخسائر المتوقعة لجميع تعرضات الإقراض.	٤٣,١	٤٨,٢	٣٨,٩	٢,٨	٠,٢٤
٤. يتم مراعاة كافة المعلومات الموثوقة والسيناريوهات المحتملة وعدم الاعتماد على اية اعتبارات ذاتية أو متحيزة لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة.	٣٩,٤	٤٧,٣	٤٤,٨	١,٤	٠,٥١
٥. يقوم البنك بتصنيف تعرضات الإقراض على أساس الخصائص المشتركة لمخاطر الائتمان من خلال الاستناد الي جميع العوامل المستقبلية والاقتصادية ذات الصلة وبما يسمح بتتبع تغيراتها وما يترتب على ذلك من تغيرات في تصنيفات تلك المخاطر.	٣٣,٢	٥٠,٣	٣٦,٥	٩,٣	٠,٠١
٦. ينبغي على البنك تحقيق الاتساق في التصنيفات الائتمانية لمخاطر الإقراض سواء بالنسبة لحسابات رأس المال التنظيمي او لأغراض التقرير المالي.	٤٨,٤	٤٧,١	٣٩,٩	١,٣	٠,٥٣
٧. يحتفظ البنك بمبلغ إجمالي كافيا للمخصصات وفقا للمبادئ الاساسية للجنة بازل وبما يتوافق مع أهداف المتطلبات المحاسبية ذات الصلة، وذلك بغض النظر عما إذا كانت مكونات هذه المخصصات تم تحديدها على أساس جماعي أو	٣٦,٦	٥٠	٣٥,٨	٦,٦	٠,٠٤

فردي.					
٨. يمتلك البنك سياسات وإجراءات مطبقة للتأكد والتحقق المنتظم (سنويا على الأقل) من صحة النماذج الداخلية لتقدير مخاطر الائتمان.	٦٠,١	٤٥,٨	٣٨,٢	٥,٣	٠,٠٧
٩. يوجد طرف مستقل مسؤول عن مراجعة عملية التحقق من صحة النموذج الداخلي المطبق لتقييم مخاطر الائتمان نظرا لان هذا التقييم قد ينطوي على استخدام الاحكام التقديرية.	٥١,١	٤٣,٦	٥٢,٥	٢,٤	٠,٣
١٠. يعتبر التقدير الموضوعي لجودة الائتمان امراً ضرورياً لقياس خسائر الائتمان المتوقعة خاصة في حالة الاخذ في الاعتبار المعلومات المستقبلية الموثوقة.	٤٩,٤	٤٦,١	٤٣,٦	٠,٣٨	٠,٨٣
١١. يوفر البنك قاعدة قوية من الأدوات والبيانات والعمليات لتقدير وتسعير مخاطر الائتمان، حيث يعزز ذلك موثوقية وشفافية تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة لأغراض المحاسبة وكفاية رأس المال.	٥١	٤٢,٤	٥٧,٥	٦,١	٠,٠٤٥
١٢. تعزز التقارير المالية الشفافية والقابلية للمقارنة من خلال توفير معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب وتحسين الإفصاح عن تعرضات مخاطر الائتمان وممارسات التحوط لها.	٥٣,٣	٤٣,٦	٥١,٣	٢,٥	٠,٢٨
المقياس الكلي	٤٣,١	٤٨,٨	٣٦,٥	٢,٩	٠,٢٣

يتضح من خلال استقراء نتائج التحليل الاحصائي لاختبار Kruskal – Wallis الموضحة عاليه أن مستوي المعنوية لبعض المتغيرات الواردة بالجدول السابق قيمتها اقل من (٠,٠٥) وبالتالي وجود فروق معنوية بين البنوك التجارية من حيث ملكيتها بشأن هذه المتغيرات، والتي تتعلق بما يلي:

- القيام بتصنيف تعرضات الإقراض على أساس الخصائص المشتركة لمخاطر الائتمان من خلال الاستناد الي جميع العوامل المستقبلية والاقتصادية ذات الصلة وبما يسمح بتتبع تغيراتها وما يترتب على ذلك من تغيرات في تصنيفات تلك المخاطر، وذلك بمستوي معنوية (٠,٠١).
- الاحتفاظ بمبلغ إجمالي كافيا للمخصصات وفقا للمبادئ الاساسية للجنة بازل وبما يتوافق مع أهداف المتطلبات المحاسبية ذات الصلة، وذلك بغض النظر عما إذا كانت مكونات هذه المخصصات تم تحديدها على أساس جماعي أو فردي، وذلك بمستوي معنوية (٠,٠٤).
- توافر قاعدة قوية من الأدوات والبيانات والعمليات لتقدير وتسعير مخاطر الائتمان، حيث يعزز ذلك موثوقية وشفافية تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة لأغراض المحاسبة وكفاية رأس المال، وذلك بمستوي معنوية (٠,٠٤٥).

كما يتضح ايضا ان مستوي المعنوية لباقي المتغيرات أكبر من (٠,٠٥) وبالتالي لا توجد اختلافات معنوية بين البنوك التجارية من حيث ملكيتها بالنسبة لهذه المتغيرات. بالإضافة الي ان قيمة المقياس الكلي لمستوي المعنوية لجميع المتغيرات بلغ قيمته (٠,٢٣) وذلك بإحصائية اختبار (٢,٩). وبذلك يتبين عدم وجود اختلافات معنوية بين البنوك التجارية العاملة في مصر من حيث ملكيتها (عامة – خاصة – فروع اجنبيه) بشأن مدي الادراك والالتزام بالمبادئ الرقابية لممارسات قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

٣/٢/٢/٢ مدي إدراك والتزام الجهات الرقابية بقواعد الرقابة المصرفية المتعلقة بتقييم ممارسات وضوابط قياس خسائر الائتمان المتوقعة:

يعرض الجدول التالي لنتائج التحليل الاحصائي لاختبار Kruskal – Wallis لإجابات المستقصي منهم حول مدي إدراك والتزام الجهات الرقابية بقواعد الرقابة المصرفية المتعلقة بتقييم ممارسات وضوابط قياس خسائر الائتمان المتوقعة:

جدول رقم (١٢)
نتائج اختبار Kruskal – Wallis بشأن قواعد الرقابة المصرفية لقيام الجهات الرقابية بتقييم ضوابط قياس خسائر الائتمان المتوقعة

المتغيرات	متوسط الرتب			احصائية الاختبار	الاحتمال Sig. (P. Value)
	بنوك عامة	بنوك خاصة	فروع اجنبية		
١. تقوم الجهات الرقابية بتقييم فعالية ممارسات تحديد وقياس المخاطر الائتمانية للبنك بشكل دوري، وذلك من خلال المراجعة الرقابية لوظائف تقييم مخاطر الاقراض والتوصية بالإجراءات التصحيحية عند الحاجة.	٤٩	٤٦,٢	٤٣,٤	١,٦	٠,٤٦
٢. تسعي الجهات الرقابية للتأكد من قيام البنك بتبني ممارسات ائتمانية سليمة والالتزام بتطبيقها.	٣٧,٩	٤٨,١	٤٢,٨	٣	٠,٢٣
٣. تقوم الجهات الرقابية بالتأكد من ان الأساليب المستخدمة لتحديد المخصصات توفر قياسا موضوعيا لخسائر الائتمان المتوقعة وفقا للإطار المحاسبي المعمول به، وأن سياسات وممارسات البنك تتفق مع المبادئ والإرشادات الرقابية.	٤١,٨	٤٨,٨	٣٧,٣	٤,٢	٠,١٢
٤. تستفيد الجهات الرقابية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون في مراجعة تقييم المخاطر الائتمانية ووظائف قياس خسائر الائتمان المتوقعة.	٤٣,١٠	٤٨	٣٩,٦	١,٨	٠,٤
٥. تأخذ الجهات الرقابية في الاعتبار ممارسات قياس مخاطر الائتمان عند تقييمها لمدي كفاية رأس مال البنك، وكذلك كيفية تأثير السياسات المحاسبية وممارسات تقدير الخسائر الائتمانية على قياس أصول البنك وأرباحه وبالتالي مركزه المالي.	٥٦,٢	٤٧,٣	٣٤,٣	٦,١	٠,٠٤٨
المقياس الكلي	٤٣,٢	٤٩,٣	٣٤,٣	٤,٤	٠,١١

تشير الاحصاءات الواردة بالجدول السابق والمتعلقة بنتائج اختبار Kruskal – Wallis الي ان مستوي المعنوية لاحد المتغيرات اقل من (٠,٠٥). وبالتالي وجود فروق معنوية بين البنوك التجارية من حيث ملكيتها بشأن هذا المتغير، والذي يتعلق بمراعاة الجهات الرقابية لممارسات قياس مخاطر الائتمان عند تقييمها لمدي كفاية رأس مال البنك، وكذلك كيفية تأثير السياسات المحاسبية وممارسات تقدير الخسائر الائتمانية على قياس أصول البنك وأرباحه وبالتالي مركزه المالي، وذلك بمستوي معنوية (٠,٠٤٨).

كما يمكن الاشارة الي ان مستوي المعنوية لباقي المتغيرات أكبر من (٠,٠٥) وبالتالي لا توجد اختلافات معنوية بين البنوك التجارية من حيث ملكيتها بالنسبة لهذه المتغيرات. بالإضافة الي ان قيمة المقياس الكلي لمستوي المعنوية لجميع المتغيرات قد بلغت (٠,١١) وذلك بإحصائية اختبار (٤,٤). وعلى ذلك يتضح انه لا توجد اختلافات معنوية بين البنوك التجارية العاملة في مصر من حيث ملكيتها (عامة – خاصة – فروع اجنبيه) بشأن مدي إدراك والتزام الجهات الرقابية بقواعد الرقابة المصرفية المتعلقة بتقييم ممارسات وضوابط قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

خامساً: النتائج والتوصيات

١/٥ نتائج البحث:

توصل الباحث الي بعض النتائج يمكن عرضها على النحو التالي:

١- وجود تناقض كبير وانتقاد واضح للمنهج المعياري لكون أوزان المخاطر الترجيحية للبنود غير الواردة بالتصنيفات الائتمانية الصادرة عن المنظمات الدولية أقل من الأوزان الترجيحية للبنود المصنفة بأنها عالية المخاطر "الرديئة". وقد يرجع السبب في ذلك إلى رغبة الجهات التنظيمية في تجنب الاستخدام المفرط لمبدأ الحيطة الذي قد يحد كثيرا من أنشطة المؤسسات المالية وبالتالي التأثير الكبير على أرباحها.
٢- على الرغم من كون أسلوب التصنيف الداخلي يتطلب مزيداً من الجهد والعمل وايضاً الاستثمار في نظم تكنولوجيا المعلومات مقارنة بالأسلوب المعياري، الا أن متوسط متطلبات رأس المال وفقاً للتصنيف الداخلي يعتبر أقل من تلك المتطلبات وفق المنهج المعياري. وذلك بسبب دقة وموضوعية احتساب قيمة الاصول المرجحة بالمخاطر وفق نماذج مخصصة للبنوك، وهو الامر الذي تسعي البنوك الي تحقيقه لتوفير مزيداً من الأموال لاستثمارها في الانشطة الأخرى.
٣- يجب على المنشآت المكلفة بالتقرير القيام دائماً بحساب خسائر الائتمان المتوقعة منذ الاعتراف الاولي والتحديث الدوري لمخصص خسائر القروض لإجراء تعديلات في قيمة تلك الخسائر في تاريخ التقرير المالي.
٤- أن عملية تحديد ما إذا كانت هناك زيادات جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولي تعتبر أحد التحديات الرئيسية لتطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار IFRS ٩.
٥- عدم قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإلزام الوحدات الاقتصادية باستخدام مؤشرات محددة لتقييم التغيرات في مخاطر الائتمان وأن ذلك سيتحدد في ضوء العديد من العوامل المرتبطة بخصائص الأدوات المالية ومدي تطور الوحدات الاقتصادية وأساليب إداراتها لمخاطر الائتمان وكذلك درجة توافر البيانات الكمية والنوعية حول هذ المخاطر.
٦- قيام المعيار المصري رقم ٤٧ بتبني توجه المعيار الدولي IFRS ٩ بشأن الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة، وكذلك تصنيف الاصول المالية ليتم قياسها لاحقا إما بالتكلفة المستهلكة او بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر أو على اساس القيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر.
٧- سوف تؤدي قواعد الرقابة المصرفية بشأن تطبيق المعيار IFRS ٩ لقياس مخاطر الائتمان إلى تغييرات جوهرية في الممارسات والسياسات ونظم الحوكمة المصرفية القائمة. ولكن لا تزال هناك حاجة قوية الي تبني وجهة نظر توافقية بين القطاع المصرفي والهيئات التنظيمية والمراجعين الخارجيين وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين بشأن عدد من المواضيع الهامة مثل: الاهمية النسبية وإدراج المعلومات المستقبلية والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
٨- ان مخصصات انخفاض القيمة سوف تصبح بصفة عامة أقل من الخسارة المتوقعة التنظيمية خلال الظروف الاقتصادية الجيدة. اما في حالات الانكماش سوف تكون مخصصات انخفاض القيمة وفقا للمعيار IFRS ٩ أكبر من الخسارة المتوقعة التنظيمية. وبالتالي سوف تضطر البنوك إلى الاعتراف على نحو متزايد بخسائر الائتمان خلال العمر الاقتصادي في المرحلة الثانية والثالثة. وحيث أن "الاحتياطيات الزائدة" سوف تخفض الشريحة الاولي لرأس المال التنظيمي، فانه يمكن

تضمينها ايضا كجزء من الشريحة الثانية لرأس المال في حدود ٦% من الأصول المرجحة بالمخاطر.

٩- من المتوقع أن يكون لانخفاض القيمة وفقا للمعيار IFRS ٩ تأثيراً كبيراً على رأس المال التنظيمي للبنوك التي تعتمد المنهج المعياري. في حين أن تأثير ذلك على رأس المال التنظيمي للمحافظ وفقاً لمنهج التصنيف الداخلي سيكون أكثر اعتدالاً وسيعتمد على مستوى مخصصات انخفاض القيمة الجديدة مقارنة بالخسائر التنظيمية.

١٠- اعتماد البنوك التجارية رغم اختلاف ملكيتها على الطرق الثلاثة محل البحث بشأن احتساب احتمال التعثر، وإن كانت البنوك العامة تميل أكثر الي استخدام نماذج التعثر التي تستخدم أساليب توزيعات الخسائر الائتمانية بمتوسط حسابي ٢,٦ ونسبة تكرارات ٨٠%. في حين نجد ان كلا من البنوك الخاصة وفروع البنوك الاجنبية تعتمد أكثر على احتمالات التعثر المنشورة من قبل وكالات التصنيف الرئيسية الثلاث (Fitch, Standard & Poor's, Moody's) بمتوسط حسابي ٢,٦ لكل منهما وبنسبة تكرارات ٦٦% للبنوك الخاصة ونسبة تكرارات ٦٢,٥% للفروع الاجنبية.

١١- تعتبر البنوك العامة الاكثر الماماً بتطبيق معدل ٤٥% على الأقل لحساب معدل الخسارة عند التعثر للقروض والتسهيلات الائتمانية وأدوات الدين، وذلك بمتوسط حسابي ٢,٨ ونسبة تكرارات ٩٠%.

١٢- استناداً الي حداثة متطلبات نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، تمتلك البنوك التجارية بشكل عام مستوي معرفة جيد لهذه المتطلبات بمتوسطات حسابية كلية ٢,٥ و٢,٤٥ و٢,٤ وكذلك بنسبة تكرارات كلية ٦٥% و٥٥% و٥٣% بالنسبة للبنوك العامة والخاصة وفروع البنوك الاجنبية على التوالي.

١٣- تلتزم البنوك التجارية على اختلاف ملكيتها بشكل عام بالتوجيهات والارشادات الرقابية المتعلقة بممارسات قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك بمتوسطات حسابية كلية (٢,٤٩، ٢,٥٤، ٢,٤٦) وكذلك بنسبة تكرارات كلية (٦٢%، ٦١%، ٥٥%) بالنسبة للبنوك العامة والخاصة وفروع البنوك الاجنبية على التوالي.

١٤- أشارت البنوك التجارية الي التزام الجهات الرقابية بقواعد الرقابة المصرفية المتعلقة بتقييم ضوابط قياس خسائر الائتمان المتوقعة، وذلك بمتوسطات حسابية كلية (٢,٥٨، ٢,٦٨، ٢,٤٦) وكذلك بنسبة تكرارات كلية (٧٠%، ٧١%، ٥٤%) بالنسبة للبنوك العامة والخاصة وفروع البنوك الاجنبية على التوالي.

١٥- تمتلك البنوك التجارية بشكل عام مستوي مقبول لمدي الادراك والالمام بضوابط المعيار IFRS ٩ لقياس وتقييم نسبتي السيولة التنظيمية بمتوسطات حسابية كلية ٢,٤ و٢,٥٦ و٢,٥ وكذلك بنسبة تكرارات كلية ٥٧% و٦١% و٥٧% بالنسبة للبنوك العامة والخاصة وفروع البنوك الاجنبية على التوالي.

١٦- حاجة البنوك التجارية العاملة في مصر الي المزيد من الوعي بالمتطلبات الجديدة لانخفاض قيمة الاصول المالية والتي يجب الالتزام بتطبيقها والافصاح عن مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في التقارير المالية لسنة ٢٠١٩ وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري. وكذلك ايضاً فيما يتعلق بضوابط المعيار بشأن قياس وتقييم نسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر.

١٧- تميل فروع البنوك الأجنبية الي الاحتفاظ بنسب تزيد عن الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة بمتوسطات (٧٢,٥% - ٨٥% - ٩٥% - ١٠٥%) خلال الاعوام محل الدراسة. فيما احتفظت البنوك العامة بنسب تقل قليلاً او تساوي الحد الأدنى بمتوسطات (٦٥% - ٧٩% - ٩٠% - ٩٧%).

١٨- واجهت البنوك التجارية صعوبات كبيرة في محاولتها للالتزام بالحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧. ولكنها تغلبت على تلك الصعوبات تدريجيا خلال عام ٢٠١٨

حتى استطاعت تحقيق الالتزام الكامل بالحد الأدنى المقرر لهذه النسبة وفقا لتعليمات البنك المركزي خلال عام ٢٠١٩ بمتوسطات (١٠٠% - ١٠٣% - ١٠٤%) للبنوك العامة والخاصة وفروع البنوك الاجنبية على التوالي.

١٩- أشارت نتائج اختبار والكوكسون Wilcoxon Test الي وجود اختلافات معنوية بين نسب مخصصات اضمحلال الائتمان نتيجة التبني الاولي لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية المصرية وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري لعام ٢٠١٨. حيث بلغت احصائية الاختبار (-٢,٧٥) بمستوى معنوية (٠,٠٠٦).

٢٠- اقتصرت تعليمات البنك المركزي المصري بشأن تطبيق البنوك التجارية لنموذج الخسارة المتوقعة على تكوين احتياطي مخاطر المعيار ٩ IFRS بواقع ١% من إجمالي قيمة المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافي ارباحها بعد الضريبة.

٢١- تميل إدارات البنوك التجارية الي تخفيض قيمة المخصصات بسبب التزامها في المقابل بتكوين احتياطي مخاطر المعيار ٩ IFRS. وهذا ما قد يشير الي قلق مسئولي البنوك التجارية من التأثير الكبير المتوقع للنموذج الجديد علي زيادة قيمة مخصصات القروض والتسهيلات الائتمانية في السنوات القادمة وبالتالي تخفيض قيم الارباح السنوية للبنوك.

٢٢- اكدت نتائج اختبار كروسكال – والاس Kruskal-Wallis على عدم وجود اختلافات معنوية بين البنوك التجارية العاملة في مصر من حيث ملكيتها (عامة – خاصة – فروع اجنبيه) بشأن مدي الالمام بمتطلبات تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار ٩ IFRS. حيث بلغت قيمة مستوي المعنوية (٠,٦٦) واحصائية اختبار (٠,٨٤).

٢٣- أوضحت نتائج التحليل الاحصائي لاختبار Kruskal-Wallis عدم وجود اختلافات معنوية بين البنوك التجارية العاملة في مصر من حيث ملكيتها (عامة – خاصة – فروع أجنبيه) بشأن مدي الادراك والالتزام بالمبادئ الرقابية لممارسات قياس خسائر الائتمان المتوقعة. وذلك بمستوي معنوية (٠,٢٣) واحصائية اختبار (٢,٩).

٢٤- أظهرت نتائج اختبار Kruskal-Wallis عدم وجود اختلافات معنوية بين البنوك التجارية العاملة في مصر من حيث ملكيتها (عامة – خاصة – فروع اجنبيه) بشأن مدي إدراك والتزام الجهات الرقابية بقواعد الرقابة المصرفية المتعلقة بتقييم ممارسات وضوابط قياس خسائر الائتمان المتوقعة. حيث ان قيمة مستوي المعنوية قد بلغت (٠,١١) وذلك بإحصائية اختبار (٤,٤).

٢/٥ توصيات البحث:

في ضوء النتائج التي تم استخلاصها، وسعياً نحو تحقيق الهدف الأساسي للبحث فقد تناول الباحث التوصيات على النحو التالي:

١- ضرورة قيام البنوك بمراجعة ممارسات إدارة مخاطر الائتمان الحالية وأطر انخفاض القيمة ورأس المال كأولوية لتحديد أوجه القصور الرئيسية في البيانات والعمليات والسياسات والنظم والحوكمة. فضلا عن وضع خطط وإجراءات تصحيحية والموافقة عليها من قبل الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة.

٢- ان يقوم مسؤولي البنوك بمناقشة المراجعين الداخليين والخارجيين والهيئات التنظيمية حتى يتثنى للبنوك الالتزام بالمبادئ الرقابية المتعلقة بتطبيق نموذج خسارة الائتمان المتوقعة. وذلك من أجل تعزيز التقدم في تنفيذ متطلبات المعيار ٩ IFRS.

٣- يجب على البنوك القيام بتحديد أدوار ومسؤوليات مجالس الإدارات عن الحوكمة المصرفية بشكل واضح وتوثيقها كجزء من إطار الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٤- ان تتبني البنوك منهجيات سليمة لصياغة سياسات وضوابط لتقييم مستوي مخاطر الائتمان والقياس الموضوعي والدقيق لمخصصات الخسائر المتوقعة لجميع تعرضات الإقراض.

٥- ضرورة توفير قاعدة قوية من الأدوات والبيانات والعمليات لتقدير وتسعير مخاطر الائتمان، حيث يعزز ذلك موثوقية وشفافية تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة لأغراض المحاسبة وكفاية رأس المال.

٦- أن يقوم البنك المركزي المصري بمراجعة اجراءات وسياسات احتساب مخصصات القروض والتسهيلات الائتمانية بالبنوك التجارية لعام ٢٠١٨ والوقوف على أسباب انخفاض نسب هذه المخصصات مقارنة بعام ٢٠١٧ والتحقق من مدي موضوعية تلك الاسباب.

٧- يتعين على البنك المركزي العمل على تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة في حجم المخصصات نتيجة اتباع منهج المخاطر الائتمانية المتوقعة بشكل كامل بداية من عام ٢٠١٩.

٨- ضرورة قيام البنك المركزي المصري بمزيد من التوعية للبنوك التجارية العاملة في مصر بشأن المتطلبات الجديدة لانخفاض قيمة الاصول المالية وفقا للمعيار IFRS ٩، والتي يجب على البنوك الالتزام بتطبيقها والافصاح عن مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في التقارير المالية لسنة ٢٠١٩. وكذلك ايضاً فيما يتعلق بضوابط المعيار بشأن قياس وتقييم نسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر.

٩- يجب على الجهات الرقابية الاستفادة من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون في مراجعة تقييم المخاطر الائتمانية ووظائف قياس خسائر الائتمان المتوقعة. وذلك في إطار التأكد من مدي التزام البنوك التجارية على اختلاف ملكيتها بالتوجيهات والارشادات الرقابية المتعلقة بممارسات قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الرسائل العلمية:

شحاته، محمد موسي علي. (٢٠١٦)، " نموذج مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر واختبارات تحمل الضغوط في ضوء حوكمة القطاع المصرفي - دراسة تطبيقية "، *رسالة دكتوراه*، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات.

نور الدين، حميدة حامد علي. (٢٠١٦)، " أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال على الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في ظل مقررات لجنة بازل :دراسة محاسبية ميدانية على المصارف السودانية"، *رسالة ماجستير*، كلية العلوم الادارية، جامعة ام درمان الاسلامية.

- المجلات العلمية:

إبراهيم، نبيل عبد الرؤف (٢٠١٨)، " التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار IFRS ٩ والأثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامي - دراسة تطبيقية "، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٤٢، العدد الثاني، صـ صـ ٤٨ – ٧٧.

أحمد، وفاء يوسف. (٢٠١٦)، " أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقاً للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية"، *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٠، العدد ٤، صـ صـ ٩ – ٨٧.

الشرقاوي، أسماء محمد؛ حسن، محروس أحمد. (٢٠١٥)، " أثر مخاطر الائتمان على أسعار البنوك في مصر في ضوء اتفاقية بازل :دراسة تطبيقية "، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٢، صـ صـ ٤٧٧ – ٥٠٨.

حسين، علاء علي أحمد. (٢٠١٦)، " قياس العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومستويات مخاطر الائتمان المصرفي وانعكاساتها على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري: دراسة تطبيقية "، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، صـ صـ ٢٢٩ – ٢٩٩.

حسين، ماجدة عزت. (٢٠١٤)، " دراسة تحليلية للعلاقة بين استخدام نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع ERP والحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في إطار مقررات بازل ٣ - بالتطبيق على البنوك المصرية "، *مجلة المحاسبة و المراجعة*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد ٢، صـ صـ ٥٣ – ٩٦.

- المؤتمرات والنشرات:

اتحاد المصارف العربية. (٢٠١٤)، " بازل ٣ "، ادارة البحوث، المعهد المصرفي المصري.

البنك المركزي المصري. (٢٠١١)، " بازل والقطاع المصرفي المصري "، تقرير مصرفي.

ـــــــــــــــــ. (٢٠١٦)، " التعليمات الرقابية بشأن التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)"، قطاع الرقابة والاشراف.

صندوق النقد العربي. (٢٠١٤)، "الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر ٢٠١٢"، اللجنة العربية للرقابة المصرفية.

وزارة الاستثمار. (٢٠١٩)، معايير المحاسبة المصرية، "المعيار رقم ٤٧ - الادوات المالية"، *الوقائع المصرية*، العدد ٨١ تابع (أ)، صـ ٣٣١– ٥١٤.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

Argimón, I., Dietsch, M. and Estrada, Á. (٢٠١٦), “Prudential filters, portfolio

composition at fair value and capital ratios in European banks", *Journal of Financial Stability*, available at:https://doi.org/١٠.١٠١٦/j.jfs.٢٠١٧.٠٣.٠٠٤.

BCBS. (٢٠١٥), *Guidance on Accounting for Expected Credit Losses*, available at:https://doi.org/ISBN ٩٧٨-٩٢-٩١٩٧-٣٨٧-٣.

Beerbaum, D. and Sammar, A. (٢٠١٥), "Significant Increase in Credit Risk According to IFRS ٩ and Implications for Financial Institutions", *International Journal of Economics*, Vol. ٤ No. ٩, pp. ٩–١١.

Bialkowska, E. (٢٠١٥), "Basel Committee issues guidance on credit risk and Accounting for expected credit losses".

Blažeková, P. (٢٠١٨), "The impact of IFRS ٩ (increase in credit risk provisioning) on banks' regulatory capital", *ResearchGate*, Vol. ٩ No. January, pp. ١–١٧.

Cipullo, N. and Vinciguerra, R. (٢٠١٤), "Basel III VS Accounting Standards in the Liquidity Reporting", *Universal Journal of Accounting and Finance*, Vol. ٢ No. ٢, pp. ٤٧–٥١.

Deloitte. (٢٠١٤), "Fourth Global IFRS Banking Survey Ready to land", No. June.

Deloitte. (٢٠١٥), "Addressing the Basel Committee ' s Guidance on Expected Credit Losses".

Ernst & Young. (٢٠١٤), "Impairment of financial instruments under IFRS ٩", *Http://Www.Ey.Com*, pp. ١–١٠١.

Figuet, J.M., Humblot, T. and Lahet, D. (٢٠١٥), "Cross-border banking claims on emerging countries: The Basel III Banking Reforms in a push and pull framework", *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, Elsevier B.V., Vol. ٣٤ No. ٢٠١٥, pp. ٢٩٤–٣١٠.

Gomaa, M., Kanagaretnam, K., Mestelman, S. and Shehata, M. (٢٠١٩), "Testing the Efficacy of Replacing the Incurred Credit Loss Model with the Expected Credit Loss Model", *European Accounting Review*, Vol. ٢٨ No. ٢, pp. ٣٠٩–٣٣٤.

Gornjak, M. (٢٠١٨), "Analysis Of The Replacement Of International Financial Reporting Standard For Financial Instruments: IAS ٣٩ Versus IFRS ٩", *Management, Knowledge and Learning*, No. May.

Greenberger, D. (٢٠١٤), "A rating migration model for loan loss provisions", *Http://Env-٧٤٢٨٧٥١.Whelastic.Net*, pp. ١–٢٢.

Hanmanth, M. and Shivaji, W. (٢٠١٤), *Risk Management in Banks - Regulatory Prospective*, first edit., Laxmi Book Publication, available at: http://simsree.org/sites/default/files/SMR OCT ٢٠١٣.pdf#page=٥.

IASB. (٢٠١٤), "International Financial Reporting Standard ٩ Financial Instruments", *Http://Eifrs.Ifrs.Org/Eifrs/Bnstandards/En/٢٠١٥/Ifrs٠٩.Pdf*, pp. ٣١٩–٤٨٢.

Krüger, S., Rösch, D. and Scheule, H. (٢٠١٨), "The impact of loan loss provisioning on bank capital requirements", *Journal of Financial*

Stability, Vol. ٣٦, pp. ١١٤–١٢٩.

Maraghni, H. and Rajhi, M.T. (٢٠١٥), "Examining the Relationships between Capital Ratio, Credit Risk, Capital Buffer and Prudential Regulation in Tunisian Banking", *European Journal of Business and ManagementOnline)*, Vol. ٧ No. ٩, pp. ١٠٦–١٢٣.

Marton, J. and Runesson, E. (٢٠١٧), "The predictive ability of loan loss provisions in banks – Effects of accounting standards, enforcement and incentives", *British Accounting Review*, Academic Press, Vol. ٤٩ No. ٢, pp. ١٦٢–١٨٠.

Menin, L. (٢٠١٩), *IFRS ٩-The Interaction between Accounting and Prudential Frameworks in the Banking System. An Analysis of the First Time Adoption*, Universita' Degli Studi Di Padova.

Novotny-Farkas, Z. (٢٠١٦), "The Interaction of the IFRS ٩ Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability", *Accounting in Europe*, Vol. ١٣ No. ٢, pp. ١٩٧–٢٢٧.

O'hanlon, J., Hashim, N. and Li, W. (٢٠١٥), "Expected-loss-based accounting for the impairment of financial instruments : the FASB and IASB IFRS ٩ Approaches", *This Document Was Requested by the European Parliament's Committee on Economic and Monetary Affairs.*, pp. ١–٥٨.

PwC. (٢٠١٦), "Basel Committee guidance on accounting for expected credit losses for banks", *Www.Pwc.Com*, No. February, pp. ١–١٥.

Reitgruber, W. (٢٠١٥), "Methodological thoughts on expected loss estimation for IFRS ٩ impairment : hidden reserves , cyclical loss predictions and LGD backtesting", *Forthcoming in Credit Technology*, Vol. V٣, pp. ١–٣١.

Seitz, B., Dinh, T. and Rathgeber, A. (٢٠١٨), "Understanding Loan Loss Reserves under IFRS ٩: A Simulation-Based Approach", *Advances in Quantitative Analysis of Finance and Accounting*, pp. ١–٤١.

Temim, J. (٢٠١٨), "The IFRS ٩ Impairment Model and its Interaction with the Basel Framework", *THE CONVERGENCE OF RISK, FINANCE, AND ACCCOUNTING*, pp. ١–١٥.

Xu, X. (٢٠١٦), "Estimating Lifetime Expected Credit Losses Under IFRS ٩", *Electronic Copy Available at: Https://Ssrn.Com/Abstract= ٢٧٥٨٥١٣*.